أجوبة

الأستاذ العلامة المحقق

أبي الفداء سعيد فودة

حفظه الله تعالى

عن أسئلة طلاب الرياحين

www.Aslein.net

www.rayaheen.net

1429هـ 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله

مقدمة

منظم الحوار بمنتدى الرياحين

قبل نحو 30 سنة هبت رياح الحشو السوداء على حواضر العالم الإسلامي تدريجياً، منبعثة أنتانها من نواحي **نجد** الفتنة، في صورة دعوة متلفعة بالسلفية -والسلفية منها براء- وإنما هذه الدعوة بنت أمها الدعوة الوهابية التي أقلقت العالم وهزت الأمن ونال المسلمين منها كل أنواع التكفير والتبديع.

وقد شاءت إرادة الله تعالى أن يكون للفتانين من المال والجاه ما ليس لغيرهم من فقراء المسلمين، فسخروا ذلك كلَّه في سبيل نشر تلك الأفكار المتعفنة، وابتلي بهم المسلمون بلاءً عظيماً، وأزاغوا قلوب كثر من الناس بأموالهم ومعسول كلامهم، ولكن الله تعالى قيض لهذه الأمة رجالاً وقفوا في وجه هذه الفتنة سداً منيعاً، وهم كثر منتشرون في أنحاء العالم الإسلامي ولكل منهم نصيبه في الجهاد، وما أن أطل القرن الحادي والعشرون حتى انتشرت الشبكة العنكبوتية في كل بيت، وهنا ظهرت في سماء الحق نجوم جديدة أعادت أمجاد سيوف السنة المتكلمين، منهم **فضيلة الشيخ سعيد فوده حفظه الله**، والذي كان له أثر بارز في حركة التجديد السنية.

ولهذا يسر منتدى **روض الرياحين** أن يستقبل هذا الشيخ الفاضل في هذه الجلسة أو الندوة ليجيب فيها الشيخ على أسئلة حصرنا عددها في 30 سؤالاً فقط -حتى لا نرهق الشيخ- وتنتهي بهذا الحلقة الأولى من الندوة، وسأبدأ بالسؤال الأول:

السؤال الأول: ما هي السيرة الذاتية للشيخ سعيد فودة ولو بصورة مختصرة؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فإنني أشكر الإخوة الأفاضل على حسن ظنهم بالفقير، وأدعو الله تعالى أن أكون عند ذلك.

وأدعو الله أن يوفقنا وإياكم إلى ما فيه رضاه، وأن يقدرنا على خدمة دينه، كما يرضاه.

وأشرع بلا مقدمات في إجابة الأسئلة الموجهة إليَّ.

جواب السؤال الأول: **موجَز عن الفقير إلى الله تعالى**

إني وإن كنت لا أحبُّ أن أتكلم عن نفسي، ولا أن أحدث الناس عمَّا حصل لي من تقدير الله في هذه الحياة الدنيا، إلا أنني سأقوم ببيان بعض المعلومات المتعلقة بي إلى هذا الزمان، وسأهتم بما ينفع طلاب العلم ولاسيما أن اهتمامهم بالفقير من هذه الجهة، فلذلك ناسب التركيز عليها .

وقد كنت بدأت الكتابة عن بعض سيرتي العلمية إجابة عن هذا السؤال، ولما تنبهت بعد وقتٍ فإذا بي كتبت ما يزيد عن سبع صفحات على الكمبيوتر، ولما أذكر بعدُ الكثيرَ مما استحضرته في نفسي، فقلت: إنني لو استمررت على هذا النسق فإن الأمر يطول، ولا يناسب

ذلك الآن، وربما يهيء لنا الله تعالى وقتاً آخر، فإن الأمر يحصل الآن بأقل مما كتبت بكثير بإذن الله تعالى، ولئلا أبعث الملل في نفوس الإخوة الأفاضل .

أقول اختصاراً:

بدأت الاهتمام بالعلم منذ صغري بتوفيق الله تعالى .

ودرست على الشيخ حسين الزهيري (رحمه الله تعالى) بعض الفقه على مذهب الشافعي، وقرأت أكثر القرآن عليه وأكملته على ابنه، واستفدت منه العديد من المسائل الفقهية والنحو، وأفادني جدا بتعريفي بأهل السنة والجماعة، وبمواقفه في ذلك.

ثم بعثني إلى شيخي وأستاذي الشيخ المقرئ العالم في القراءات الشيخ **سعيد العنبتاوي** رحمه الله تعالى، فحفظت عنده وأنا في المدرسة تحفة الأطفال، ثم الجزرية، وقرأت عليه القرآن وسمعته مرارا بقراءة تلامذته، ثم حفظت عنده حوالي ثلثي القرآن، ثم الخريدة البهية، وجوهرة التوحيد، ولم يقم بتدريس علم التوحيد لغيري آنذاك لما رآه من حرصي عليه واهتمامي به، وأحضر لي من مصر شرح الدردير على الخريدة، وطلب مني أن أقوم باختصارها مختصراً يفيد الطلاب لهذا العلم بحيث يكون موجزاً، فقمت بذلك بفضل الله تعالى وعرضته عليه، وطلب مني أن أقوم بتدريسها لطلاب العلم.

ودرست عليه أصول قراءة ورش حفظاً من بعض المتون، وفرش الحروف، وقرأتُ عنده سورة الفاتحة والبقرة وأوائل آل عمران على ورش.

ثم ازداد اهتمامي جدّاً بعلم التوحيد وصرت أوجه معظم وقتي لتدريسه، وتدريس الأصول والنحو.

ولقيت من بعد ذلك الشيخ الفقيه شيخنا في الفقه والتصوف الشيخ **أحمد الجمَّال**، وله مواقف تشهد له عند الله تعالى لتثبيت مذهب أهل السنة ضدَّ من انحرف عنها، في الأردن وفي غيرها، وقد درست عند حوالي ثلاثة أرباع كتاب الاختيار للموصلي على المذهب الحنفي، وما زال شيخَنا نحبه ويحبنا حتى الآن .

ومنهم شيخنا مفتي الديار الأردنية الشيخ **نوح القضاة**، حيث حضرت عنده بعض شرحه على المنهاج للنووي، وما تزال علاقتنا معه أكيدة وطيدة حتى الآن .

ولقينا منذ حوالي سبع سنوات الشيخ المحقق المدقق البارع العلامة **إبراهيم خليفة** بقية السلف من علماء أهل السنة البارع في علوم التفسير والأصول والمنطق والبلاغة والنحو، كل ذلك على طريقة المتقدمين، وما يزال شيخنا ومرجعنا إلى هذا اليوم، وهو الذي أمَرَنا بالوقوف في وجه المبتدعة المنحرفين عن طريقة أهل السنة وقد انقلبوا على أعقابهم، وقد أجازني إجازة في مختلف العلوم كعلم التفسير ودقائقه وشرح الحديث، وعلم التوحيد وكتبه المشهورة، وعلم الأصول والمنطق والبلاغة، وغيرها من العلوم الراسخة، وقال: إنه لم يجز أحداً قبلي مثلها، وأمرني في الإجازة بالوقوف ضد المبتدعة والمخالفين لأهل السنة.

وأنا والله لم أرَ أحداً مثله في علمه وقوته وحزمه ووضوح رأيه في الدقائق من المسائل، وقد عرضتُ عليه كتبي وباحثني في بعض ما كتبت، وسرَّ منها كثيراً، وقد عرضتُ عليه بعض أجوبتي التي وجهها إليَّ بعض الإخوة في منتدى الأصلين قبل نشرها وقرأتها عليه لما كان في الأردن، وأجازها لي.

وتعددت لقاءاتي معه لما كان في الأردن وباحثته في العديد من المسائل وكان يسألني امتحاناً أحياناً في بعض دقائق المسائل، وأحيانا مباحثة، وكان يسرُّ كثيراً من أجوبتي، وأنا ما زلت أعتبره قدوتي في ذلك، وأعلي من شأنه وأعرف له قدره.

وقد درست أولاً الهندسة الكهربائية في جامعة العلوم والتكنولوجيا في الأردن، تخصص الاتصالات والإلكترونيات، وأكمل الآن الدراسة في الجامعة الأردنية درجة الماجستير في كلية الشريعة -العقيدة، للحصول على الشهادة الرسمية المعتمدة في هذا العصر، فقد صارت هي المعتمدة في العديد من المجالات، وذلك لتسهيل العمل في نشر مذهب أهل السنة مستقبلا بإذن الله تعالى .

كما أني أجيد اللغة الإنجليزية واللغة الإيطالية .

وقد التقيتُ العديد من المشايخ الذين ما زالت العلاقة الوطيدة تجمعني بهم: ومنهم **الشيخ عبد الهادي الخرسا والشيخ أديب الكلاس** في سوريا، والشيخ **عبد القادر العاني** (من العراق) أحد تلامذة الشيخ **عبد الكريم المدرس** شيخ مشايخ العراق، والشيخ العلامة مفتي الديار المصرية شيخنا الشيخ **علي جمعة**، والشيخ **عبد الباعث الكتاني**، وقد أجاز بعض تلامذتي، وما زالت علاقتنا وطيدة ومحبتنا أكيدة له.

ومنهم الدكتور الفاضل **عمر كامل**، والتقينا بالشيخ الفاضل **محمد صالح الغرسي** من تركيا، وراسلني بعض المشايخ منهم الشيخ العلامة **وهبي الغاوجي** وأثنى عليَّ وعلى كتبي، وطلب مني أن أكتب بعض الكتب دفاعاً عن مذهب أهل السنة ورداً لبعض من تهجم على الإمام الرازي راداً ومُلَبِّساً.

وتربطنا العلاقة الأكيدة والمحبة الوثيقة منذ سنوات بالمشايخ الفضلاء **كالحبيب عمر والحبيب علي** وغيرهما من المشايخ والعلماء في اليمن وغيرها في العديد من البلاد .

ولا يتسع المجال لذكرهم جميعاً، ونحتفظ لجميعهم بقدرهم ومكانتهم.

وقد قمت -بفضل الله تعالى- بتدريس العديد من طلاب العلم من الأردن ومن غيرها، والعديد منهم يقوم منذ زمان -بتوفيق الله تعالى- بالتعليم وخدمة أهل السنة بالتأليف والتدريس، وقمت بتدريس العديد من الكتب في علم التوحيد والأصول والمنطق والنحو وغيرها .

وناظرت العديد من المخالفين من المجسمة والشيوعيين والعلمانيين، وبعض هذه المناظرات مسجلة موجودة عندي .

وقمت بإلقاء بعض المحاضرات والاشتراك في المؤتمرات والندوات في بعض البلدان كمصر وسوريا وماليزيا وهولندا، فضلا عن الأردن.

وقمت بتأليف العديد من الكتب دفاعاً لمذهب أهل السنة، وشرحاً وتوضيحا، ورداً: منها الكاشف الصغير، والتعليقات على الإخميمي، وتهذيب شرح السنوسية، وتدعيم المنطق، وشرح صغرى الصغرى، ونقض التدمرية، وشرح السلم المنورق،....وغيرها، وكل هذه الكتب مطبوع بحمد الله تعالى وتوفيقه .

وأما الكتب التي لم تطبع بعد فمنها: الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية، والرد على ابن رشد الحفيد الفيلسوف في كتابه مناهج الأدلة وغيره، وكتاب المسائل في علم التوحيد، وكتاب البداية في أصول الفقه، وخلاصة تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي، وكتاب شرح الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، وكتاب في شرح المقدمات الأربع لصدر الشريعة، وكتاب في التعليق على المحاكمات للملا عبد الرحمن الجامي وحاشية اللاري عليه، وتعليقات عديدة على شرح الطوالع للأصفهاني على المنهاج، وتعليقات على المنهاج الأصولي للبيضاوي، وعلى تهذيب المنطق والكلام للسعد التفتازاني، وكتاب شرح المقدمات للسنوسي، وتعليقات ونقود عديدة على بداية الحكمة ونهاية الحكمة للطباطبائي الفيلسوف الشيعي، وتعليقات على شرح

هداية الحكمة، وتعليقات نقدية على هياكل النور للسهروردي المقتول، وحاشية على شرح الورقات للجويني، وشرح أصولي مختصر موجز على الأربعين النووية والأربعين الغمارية، واختصرت العديد من الكتب لأهل السنة وشرحتها ككتاب المعالم في أصول الدين للرازي، والعديد غيرها.

وقمت بتأليف العديد من الرسائل والردود: منها رد على كتاب سفر الحوالي المشؤوم، وبعض كتب ومقالات لعلي الحلبي، وبعض الردود على رسائل لابن تيمية منها رسالة في التسلسل النوعي في شرحه لحديث عمران بن حصين، وبعض رسائل تتعلق ببحوث في وحدة الوجود وموقف الأشاعرة منها، ومنها رسالة في التعلقات لصفات الله تعالى، ورسالة في شرح رسالة ابن كمال باشا في الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، وردوداً عديدة على بعض الكتب والأفكار الحديثة منها ردود على نصر حامد أبو زيد، وبعض ردود على النصارى، وعلى بعض أفكار الفلاسفة كهيجل وكانت والمادية الديالكتيكية الماركسية.

وقد قمت بإحصاء الكتب والرسائل التي ألفتها قبل حوالي ثلاث سنوات فكانت بتوفيق الله تعالى حوالي الثمانين.

وما زلنا ندرس حتى الآن العديد من الطلاب كتب الأصول والتوحيد وعلوم الآلة، وهدفنا وغايتنا الكبيرة هي خدمة كتاب الله تعالى بما يقدرنا عليه الله.

وأرجو أن يكون ما ذكرته هنا كافيا لمن يريد أن يعرف عنَّا بعض المعلومات .

ونحن لا نتوانى بإذن الله تعالى في مخالفة من يعارض أهل السنة كائناً من كان، ولا نتأخر بإذن الله تعالى في الرد على المخالفين من المجسمة والشيعة والفلاسفة، كما لا نتوانى عن

معاضدة ومناصرة القائمين على إعلاء شأن أهل الحق، وندعو إلى الله تعالى عن طريق العلم، ونتخذ من التعلم والتعليم طريقا للإرشاد والتربية .

ونعتقد أن مذهب أهل السنة ذو ثلاثة أطراف أساسية:

الأول والأهم: علم التوحيد، ويمثله علماء الأشاعرة والماتريدية.

ثم علم الفقه: ويمثله علماء المذاهب الأربعة المعتبرة عند أهل الحق: المذهب الحنفي، والمذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي.

والتصوف: ويمثله علماء الصوفية المقتدى بهم كالإمام الجنيد والقشيري ونحوهما ممن مشى على الطريقة المعتبرة .

والتصوفُ عملٌ بعِلمِ التوحيد والفقه، وعلمٌ بما يجده العامل بهذا العلم، ولا يَنْتُجُ بالتصوف عقيدةٌ خاصة مخالفة ولا مقابلة لما وضحه علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، والتصوف يزيد من كمالات الإنسان العامل به بلا ريب ولا شك.

ويتكامل بناء الإنسان بعلمه بما يحتاج إليه من هذه العلوم والعمل بها، كل على قدر أهليته، وبحسب ما يفتح الله تعالى له، وبحسب ما خلقه الله تعالى له.

وهذه العلوم لا تعارض بينها، ولكن تعاضد وتكامل، ولا يستغنى بواحد منها عن غيره، ولكن كل منها له موقعه وموضعه.

وأرجو أن تكون هذه الكلمات كافية.

والله هو الموفق وإليه المآب.

الجواب عن السؤال الثاني: **فائدة علم الكلام وجهات التجديد فيه.**

أما فائدة علم الكلام فتثبيت عقائد الإسلام في نفوس المؤمنين به، ودفع الشبه الواردة عليه من المخالفين، وهذا يستدعي بلا ريب أن يتم فهم ما يلي فهماً تامًّاً.

أولا: منهجية وطريقة علم الكلام كما أسسها علماؤنا الأفذاذ، وذلك لنتمكن من السير على خطاهم، والبناء على ما أسسوه من قواعد، وهذا يستدعي بلا ريب مراجعة ما قرروه وتدقيق ما اعتمدوه، وإعادة بنائه وتقريبه إلى الناس في هذا الزمان الذي صار فيه هذا العلم غريبا، حتى عن أهله.

والتمكن في علم الكلام يحتاج إلى جهد وفكر عظيمين، ويتوقف على استنفاذ قدر صالح من العمر في التدقيق فيه وتفهم مقاصده ومراميه، ولابد للمتكلم من أن يكون عارفا بعلوم الآلة اللغوية والعقلية والعملية ليتمكن من استعمالها كما ينبغي.

وهذه الخطوة في غاية الأهمية لأنه إذا لم يتمكن القائم في هذا العلم من أصوله ويحيط بها، ويدرك نكاته ومعانيه الدقيقة، ثم يتوجه إلى البناء على ما حصله من قدر ناقص، فإنه لا بدَّ أن يقع في الغلط والوهم، ثم إن بناءه لا بدَّ أن يكون ناقصاً هزيلاً.

ثانيا: فهم الواقع والأفكار المعاصرة التي نعايش أصحابها.

وهذه هي الخطوة الثانية التي لا يجوز أن يلج فيها إلا المجتهدون، فهي التجديد الحقيق في علم الكلام، وهي الدفع الرئيس له، وبها تتحقق فائدته وتظهر آثاره.

ولقلة اهتمام العديد من الناس بعلم الكلام، فإن الخطوة الأولى التي لا بدَّ منها، تأخذ منا زمانا أطول مما كان ينبغي، ويترتب على ذلك تأخر الخطوة الثانية كما لا يخفى .

ولكن لا بدَّ من مراعاة ما يأتي :

إن الناس أصناف وأنواع، وعلم الكلام أسسه العلماء ليخاطب جميع هذه الأصناف، فمن الناس من لا يؤثر فيه إلا الخطاب بالنقل من الكتاب والسنة، ويكاد لا يلتفت إلى الأدلة العقلية، ومنهم من تحفزه الدلائل العقلية، ويطمئن إلى ما فهمه من الأدلة النقلية، ورتب هؤلاء وأولئك متعددة. ومنهم أيضاً من تكفيه الوجدانيات والمعاني الروحية التي تخاطب المعاني الروحية التي يشعر بها كل إنسان ويجدها في نفسه.

وهكذا تتعدد طرق المتكلمين في مخاطبة الناس، ولا يقال على طريقة إنها طريقة خارجة عن علم الكلام، بل إنها كلها معتمدة في هذا العلم الجليل، ولكن المعتبر في التقسيم هو جهة الاستدلال بحسب ما مضى بيانه.

والمعتبر في الكلام إنما هو الدليل القطعي أصالة والظني حيثما يفيد، فمهما كان البناء الداخلي للدليل الموصل إلى المطلوب فهو معتبر .

ولا يلزمنا عند الرد على العلمانية والأفكار المعاصرة أن ننبذ الطرق النقلية مطلقاً، كما لا يلزمنا عند مخاطبة الناس من المسلمين المخالفين أو الموافقين أن ننبذ الطرف العقلية أو الوجدانية، وهكذا فالجمع بين الطرق واستعمال المناسب منها لكل حال هو المنهج الأمثل .

وبهذا فقط تتكامل جهود العلماء على اختلاف طرائقهم، متكلمين مائلين إلى الطرق العقلية المحضة، أو متكلمين مائلين إلى الطرق النقلية من الكتاب والسنة كالمحدثين، أو متكلمين مائلين إلى الطرق والمعاني الروحية كالصوفية.

وعلى هذا النحو نفهم تعدد طرق العلماء في الدعوة إلى الإسلام، ولا يجوز أن يقال إن للمحدثين عقيدة خاصة تخالف عقيدة المتكلمين، أو إن للصوفية عقيدة خاصة تخالف عقيدة

المحدثين، وهكذا، فإن هذه أغلوطات يستعملها المخالفون لمذهب أهل السنة الزائغين إلى ما تهواه أنفسهم .

وعلى هذا المعنى والتدقيق يحمل كلام علمائنا الذين ذكروا الطرق الثلاثة كالإمام الزبيدي في شرحه على الإحياء وغيره.

ونحن لا نوافق القول بأن العوام لا يتأثرون بالقواعد الكلامية، فتأثرهم ملاحظ للعيان ومجرب، ونفعه ظاهر، كما أن تأثرهم بالكتاب والسنة والمعاني الروحية الصوفية ظاهر أيضاً.

وإن العبرة في ذلك بمن يقوم بمخاطبتهم، وكيف يتكلم معهم !!ليتدرج بهم في رحاب المعارف والعلوم...

وإن التأثر بذلك كله ليس مختصاً بالعوام، بل إن العوام والخواص يجري عليهم هذا المعنى قانوناً واحداً مطَّرِداً.

وما على الدعاة إلى مذهب أهل السنة إلا إحسان استعمال تلك الأدلة التي هي كالأسلحة، أو كالأدوية على ما اختاره الإمام الغزالي كل نوع منها يصلح لعلاج صنف دون غيره ..

وكما ترون أيها الإخوة، فإن جهات التجديد في علم الكلام ما تزال غضة طرية واسعة، فإنَّ هذا الميدان لم يعرف بعد كما ينبغي في هذا العصر...

وطرائق الرد على المخالفين من العلمانية والفلاسفة وأصحاب الأديان الأخرى واسعة، لا يزال الناس بحاجة لها، بل لم يسمعوا إلا بطرف خفي منها.

والمعوَّل في هذا بعد توفيق الله تعالى على همم المشايخ وطلاب العلم واستمرار سعيهم الجادّ، وصدق توجههم إلى العلم الصحيح دون غيره من مكاسب الدنيا، ووجاهة الزعامة التي لا تنفع في الآخرة، ونحذر طلاب العلم من الانحراف كما انحرف بعض الذين سلكوه لما استزلهم بريق المطامع واستهوتهم بعض اللذات العاجلة، فخسروا أنفسهم.

وندعو الله تعالى أن يقدرنا وإخواننا على خدمة هذا الدين العظيم، والله الموفق.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وبعد.

فأما الأسئلة الثلاثة المتتالية: فكلها تدور حول تطوير المنهج، وتطوير طريقة استعمال علم الكلام أو تطوير العلم نفسه، وأظن أنني أجبت بما فيه الكفاية سابقا...

وأزيد هنا، فأقول: إن علم الكلام علم خطير، لأثره العظيم على نفوس الناس الذين يتعرضون له، فإنه علم يبحث في أصول الدين وكيفية الدفاع عن قواعده والرد على المشككين.

والحقيقة أنني لا أملك إلا أن أقول اختصاراً للكلام: لقد عمل بعض الإخوة الأفاضل من تلامذتنا بعض الكتابات التي كان كثير منها عبارة عن خلاصة البحوث التي كانت تجري في أثناء شرح بعض الكتب الكلامية المهمة، ويقوم غيره الآن بإعادة الكتابة، وأرجو أن نتمكن من نشر هذه البحوث في وقت قريب.

ولكن الذي نريد إعادة قوله هنا، هو أنه من الضروري جدًّاً قبل تطوير العلم أن يقوم عدد كاف من طلاب العلم بالتمكن منه على طريقة العلماء المتقدمين، فإن هذا هو الممهد الحقيقي لتطويره وتطبيق أساليبه على المشاكل المعاصرة ...

وإجابة عن سؤال من استغرب عن عدم انخراط العلماء بالأصول والكلام الذين هم أقدر الناس على معالجة القضايا المعاصرة الكبيرة في ذلك، أقول:

إن الخوض في هذا المجال واسع صعب، وعدم المشاركة إن لم تكن عن موانع كافية فهو تقصير لا بد من محاولة الانفكاك منه؛ لأن الناس إن لم يجدوا عالماً ملتزما بالمذهب الحق،

اتبعوا المدعين وإن كانوا على باطل! وإثمهم يعود على من قصر فلم يبذل جهداً كافياً لإحياء تلك العلوم والمعارف العظيمة...

وأما فكرة **المرصد الفكري**، فهي فكرة جيدة كما أراها، بل واجبة وهو ما نحاول القيام به من خلال كتبنا والمنتدى، وهو قريب مما يحاول عمله إخوتنا في المنتديات الأخرى التي تلتزم طريقة أهل السنة .

وأما **المشاركة في الإعلام** فعلى شدة خطورتها، ودقة الأمر فيها، فإننا لا نملك إلا أن نحرص على خدمة الدين بالوسائل الممكنة، فإن أمكن خدمته ونشر مذهب أهل السنة بوسائل إعلامية قوية كالتي أشرت إليها، ولم يكن على ذلك شروط وقيود ومحددات تشوه الطريقة فلا مانع لدينا .

وأما قول من قال[1]: (**بحثت في كل ما كتبه ابن تيمية على جملة أو عبارة تدل على أنه يقول بالتجسيم فلم أجد شيئاً كهذا**).

فهو حاصل جهده ونتيجة بحثه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والأصل أن نصدقه فيما قال عن نفسه، ولكن لا يشترط أن يكون الأمر في نفسه على ما قال، فقد بحثنا بدورنا، فوجدنا غير ما قال، وكذلك قال العديد من الأئمة المتقدمين بما وصلنا إليه .

أما أن يقال: إنه يريد الترويج للمجسمة فمكانة ذلك العالم تمنعنا من نسبة هذا الأمر إليه، فإنا نحسن الظنَّ به، ولا نقول إلا أن طريقته في البحث أفضت به إلى ما قال، وما قلنا هو ما أفضت إليه بحوثنا.

[1] هو الشيخ العلامة محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله تعالى.

وأما استغراب من استغرب من قول ابن تيمية بحوادث لا أول لها، مع أنه قول مرفوض لا يقبله العديد من الناس، فالسبب في ذلك، لا نستطيع أن نذكره في هذا المقام الوجيز، ولكن لك أن تسألَ نفسك أسئلة أخرى من هذا الباب: كيف انحرف واحد هو أعلى مقاماً في العلوم العقلية من ابن تيمية كالنصير الطوسي ووافق الفلاسفة والشيعة!

وكيف انحرف واحد من كبار الحذاق وأذكياء العالم كما كان يقال عليه مثل إبراهيم النظام وهو أعلى مقاماً من ابن تيمية في العلوم العقلية.

وكيف انحرف من انحرف من بعض كبار المحدثين وهم أعلى مقاما من ابن تيمية في العلوم النقلية !! وكيف انحرف فلان وفلان وفلان...

تعرف كيف انحرف ابن تيمية إلى ما قال به....

وأما قول الإمام الذهبي في ابن تيمية وشهادته له بالعلم الكبير والذكاء الغزير، فالإمام الذهبي ليس له معرفة بالعلوم العقلية ولا يدري فيها شيئاً، بشهادة كتبه العديدة Kوشهادة إمام كبير أخذ عنه علم الحديث والتاريخ واستفاد منه في هذا المجال، وهو الإمام العالم التاج السبكي .

ولذلك فإنَّا لا نهتم كثيراً لشهادة الذهبي في ابن تيمية بما قال، فابن تيمية عندنا ليس بذاك المستوى الذي يتوهمه العديد من الناس.

ومن تمعن في كتبه وعرف إجابات العلماء المحققين على ما قاله في حياته عرف صدق قولنا... وبعض كتبنا شاهدة على ما نقوله...

والله تعالى الموفق .

الحمد لله رب العلمين.

اسمحوا لي أيها الإخوة أن أجيب عن أسئلة الأخ الصافي أولاً، ثم أرجع بعد ذلك إلى أسئلة الآخرين، وذلك لما أثارته تلك الأسئلة من حساسية، ولما تنطوي عليه من معانٍ.

وأشكر أولاً الأخ الفاضل عبد القوي الحنبلي الأشعري على جوابه فلو اقتصرت عليه لكفى السائل، وفي ظني لو تأمل الأخ السائل قليلا في أسئلته لما كلف نفسه عناء السؤال !!...

فقد قال الأخ الصافي: الشيخ الفاضل سعيد فودة، ألا ترى أن قراءتك على الشيوخ قليلة، وأخذك من الصحف أكثر؟ لماذا لم تهتم بعلم الحديث الشريف؟ ما هي علاقاتك السابقة والحالية مع حزب التحرير الإسلامي، وهل استفدت منهم ؟

أقول للأخ السائل الذي أرجو أن لا يكون في سؤاله متعنتاً:

إن استعمالك لكلمة الصحف بدلا من الكتب، ربما يكون إشارة لإرادة القدح بما نعلمه على ما اشتهر عند كثير من الناس من أن الأخذ من الكتب مذموم .

وقد غاب عن ذهنك أن الله تعالى قد أرسل إلى البشر كتابا يقرأونه ليستفيدوا مما فيه، فجعل الحجة في الكتاب، وأظنه قد غفل عن أن أول آية أنزلت كانت (**اقرأ**)، ولم يزل الناس العقلاء يتفاخرون بقراءة الكتب وإن قرأوا على المشايخ...

ولعلك قد غاب عن ذهنك أن الكتب إنما ألفت ليستفاد منها، ولولا أن العلماء أجازوا الأخذ من الكتب للمتمكنين من ذلك لما أجازوا لأنفسهم أن يؤلفوها، ولأبقوا العلوم رهينة التناقل الشفهي، ومن المعلوم أنَّ ذلك كله لم يكن .

إن طالب العلم النبيه يكفيه أن يستفيد مبادئ العلوم من المشايخ والعلماء، ثم يكفيه من بعد أن يلقاهم أو يباحثهم فيما يصل إليه أو ينظر فيه من المسائل...

ولا يخفى أن هذا الأمر أكثر إفادة له حينذاك ...

والقراءة من الكتب لها شروط أذا رعيت كانت كمالاً لا نقصاً...

وقد اجتهد العلماء في تأليف الكتب وتنويعها وتحقيقها وتدقيق ما فيها، ليقرب على طلاب العلم النبهاء أن يستفيدوا منها، وأنا أعلم أني -بحمد الله- من هؤلاء، فقد أجدتُ بحمد الله تعالى وتوفيقه الاستفادة من الكتب، أضعافاً مضاعفة مقارنة مع ما استفاده كثيرون غيري من المشايخ الذين قدر لهم أن يلقوهم.. فالتقليل من شأن الاستفادة من الكتب على الإطلاق هكذا كما فعلت أو كما ربما يفهم من كلامك، مخالف للقواعد الشرعية،.

ولا تغتروا -أيها الإخوة- بمن يقرر غير ما قلناه، فلو عرضتم ما قلته على ما يقابله لرجحتم ما ذكرته، ولكن الأخذ من الكتب له شروط وأحوال معروفة... وقد ذكر الشيخ زروق في كتابه قواعد التصوف قاعدة عظيمة الفائدة في هذا الباب، أرجو أن تقرأها لتعرف أنه يمكن أن تسفيد مما تقرأه من الكتب.

ويكفي أن المشايخ الكبار الذين لقيتهم وعرفوا مكانتي في العلوم الشرعية (وخاصة الأصلية منها) اعترفوا لي بالتمكن العظيم فيها، بل صاروا يحضُّون طلابهم على الرجوع إليَّ وهذا كله لا أقوله تفاخراً، ولا استعظاماً لنفسي، بل أقوله معترفاً بفضل الله تعالى عليَّ، وما وفقني إليه في ذلك .

ولو طفقت أذكر لك ما قد قرأته ودققت فيه من الكتب في مختلف العلوم لاقتضى ذلك منك العجب! ولما قدر ذهنك على أن يصدق أكثره!!

ولا يخفى على طلاب العلم الأفاضل أنك لو سألتَ كثيراً من العلماء المحققين عن نسبة ما عرفوه من العلوم والمعاني من مشايخهم إلى ما طالعوه في الكتب وما انقدح في أذهانهم وتوصلوا إليه بجهدهم وتوفيق الله تعالى لهم، وفتحه عليهم، لكان ما استفادوه من الطريق الثاني أكبر وأعظم.

والسبب في ذلك ما يأتي: إن طالب العلم عندما يبتدئ في طلب العلم، يكون اعتماده شبه كليٍّ على شيخه، في فهم المسائل وتصورها وفي ترجيح الدلائل والاطلاع على الأقوال، ولكنه ما إن يسلك في طريق العلم ويتمكن ولو على سبيل التوسط في فهم مسائل العلوم ولو على مستوى المتون المشهورة، فإنه إن كان على قدر من الذكاء وحدة الذهن والجد والاجتهاد والصبر على التفكر في المسائل، فإن الله تعالى يفتح عليه من الفهم ما لا يتصوره إلا من اختبره وجربه.

وكثيراً ما كنت أفكر في مسائل دقيقة لم أقرأها في كتاب ولم أتصور أحداً قالها، فإذا بي أجدها بنصها عند بعض العلماء الأكابر، فأحمد الله تعالى على التوفيق والموافقة، وهذا قد حصل كثيراً جدّاً لي في مختلف العلوم التي أمارسها وأعلمها للطلاب...

وأنا أعتبر كل موافقة تحصل لي لعالم أو محقق من علماء أهل السنة دليلاً وشهادة لي على سداد طريقتي في التفكير والنظر، وهذا من فضل الله تعالى، لا أقوله تفاخراً، بل اعترافاً بفضل الله تعالى عليَّ وتحدثا بنعمة الله، ولو ذكرت لكم أمثلة من ذلك لازداد استغرابكم !!...

وأيضاً، فإنَّ طالب العلم أيها السائل، في بداية أمره إذا اعتمد على شيخه ومعلمه، فهذا أمر محمود، ولكنه إذا ظلَّ بعد ذلك متوقفاً فيما يفهمه ويعلمه على ما يسمعه من شيخه لا يزيد على ذلك شيئاً، فإن هذا يكون سبباً من أسباب الخمول وضيق الاطلاع...

ولو تأملتَ في أكثر العلماء لرأيتهم يتفاخرون بالكتب التي قرأوها واطلعوا عليها، ويصرِّحون بفخرهم ولا يلوحون، فالمطالعة والدراسة المدققة والتحقيق في المسائل أمر لا بدَّ منه للعلماء وطلاب العلم ... فلا يُنقص الواحدُ شيئا من قدره إذا استفاد من مطالعات الكتب ما لم يستفده مما سمعه من المشايخ...

ومن دلائل صواب الطريقة وسداد المنهج أن يحصل التوافق في الفهم مع ما حققه العلماء، وهذا بفضل الله تعالى يحصل لي كثيراً جداً، خاصة في دقائق المسائل، فإنها هي موضع الاختبار والامتحان، أما جلائلها فلا تغيب عن المبتدئين فضلاً عن العالمين.

والذم يرد على الإنسان الذي يأخذ من الكتب إذا خالف ما قرره العلماء أو شذَّ في الرأي اعتماداً على فكره ولو خالف المحققين، وضعفت أقواله، كما يَرِدُ على من أخذ عن المشايخ وتوغل مع ذلك في طريق الزلل والضلال، بل إن الذم الوارد على الثاني أشد مما يرد على الأول...

ويكفينا -بفضل الله تعالى- أن العلماء الذين اطلعوا على ما نقوله أو سمعوا من طلابنا ازدادوا حباً لنا واعتداداً، .. وأكثر المعارضين لنا يدفعهم إلى ذلك أمور غير علمية.

ونحن لا ندعي الإحاطة في علوم الإسلام جميعها، ولكنا بفضل الله تعالى قادرون على أكثر مما قمنا به، فإذا انضم إلى ذلك كله قلة وجود المشايخ الراسخين وشدة الحاجة إلى الدفاع عن عقائد أهل السنة، فهل يليق بواحد بعد ذلك أن يقول لنا: لم اعتمدتم على ما قرأتموه أكثر مما سمعتموه؟

وهل تعتقد أن الإمام الرازي رحمه الله تعالى قد أحاط بما أحاط به علماً مما سمعه فقط من مشايخه؟

وهل تظن الإمام الجويني استفاد علومه ومعارفه مما سمعه من مشايخه فقط؟ كيف وهو يقول قرأت ألف ألف!! أو شيئاً نحو ذلك ...

وما يزال العلماء يتفاخرون بما طالعوه وفهموه واستفادوه من بطون الكتب، ولو كنتَ محيطاً بما في كتب الفقه لعلمت ذلك يقينا ولم تحتج إلى السؤال.

وبعد، فهذا بعض ما يمكن أن يقال في شأن الكتب...

وأما الاهتمام بعلم الحديث أو عدم الاهتمام به، فلعل الأخ السائل لم يعرف أنني بالإضافة إلى قراءاتي للعديد من كتب الحديث متوناً وشروحاً، قد شرحتُ مختصر ابن أبي جمرة منذ أكثر من عشرة سنوات وحضره عندي العديد من الإخوة، وشرحت بعض الكتب في مصطلح الحديث، وشرحت بعض متون الحديث المشهورة، مثل الأربعين النووية عدة شروح، وكذلك شرحتُ بعض متون أحاديث الأحكام ككتاب الحافظ ابن حجر في أحاديث الأحكام، وغيرها، ولي تحقيقات في بعض المسائل الحديثية وتعقبات على من خاض فيها...

ولا أظنُّ من دقق في علم الأصول والكلام والبلاغة والنحو والمنطق بعاجز عن أن يتوغل في علم الحديث، بل إنَّ بعضاً ممن أخذ عليَّ علم الأصول والكلام، وكان متخصصا مشهوداً له في علم الحديث، قال لي: إنك يا شيخ سعيد لو تخصصت في علم الحديث، لما أبقيتَ للعديد من العلماء ذكراً.

ولكن الإنسان إذا مال إلى بعض العلوم وتعمق فيها قلل تلقائياً من متابعته لبعضها الآخر... وعمرُ الإنسان ومشاغله أيها الأخ لا يساعد على إحاطته بجميع العلوم وأنواعها ...

وكذلك الأمر في الفقه، فقد اهتممت به وكتبت رسائل عديدة في مسائله، بل كتبتُ شروحاً عدة على متن أبي شجاع بعض الشروح أصولية تماماً، أي اعتمدت في تحليل ألفاظه

على القواعد الأصولية والبلاغية والنحوية فقط، ولم أعتمد النقل عن الشارحين، وبعض الشروح التي كتبت قسماً كبيراً منها اهتممت فيها بالنقل عن العلماء والتدقيق في المسائل، والمقارنات بين الأقوال .

واعتنيت بكتاب الإمام البيضاوي **الغاية القصوى** فكتبت له مختصراً، وقد أكملته منذ سنوات عديدة، واهتممت بكتب الشيخ زكريا الأنصاري، بل شرحتُ كتباً عديدة منها خاصة من المنهج وشرحه، وشرحت للطلاب متن أبي شجاع عدة مرات بعضها بشرح ابن قاسم...

وأما كتاب المنهاج فقد قرأت العديد من شروحه منذ سنوات عديدة وكتبت تقييدات على العديد من مسائله... ومقارنات بين شراحه ...

وإذا توجه هذا السؤال عليَّ فإنه يتوجه على كثير من العلماء الراسخين:

فهل يقال للإمام الرازي: لم لم تهتم بالفقه ولمَ لم تبرع بالحديث كبراعتك بعلم الكلام والأصول؟

وهل يقال للإمام النووي لم برعت بالفقه فوق براعتك في علم الكلام والأصول؟

وهل يقال للإمام ابن حجر لم اهتممت بعلم الحديث ولم تهتم بعلم الكلام مثلا، أو لم لم تكتب تفسيراً لكتاب الله تعالى؟

وهل يقال للإمام البيضاوي مثلاً: لماذا لم تكتب أيها الإمام في علم الحديث ومصطلحه، ولم لم تشغل نفسك بالكلام على تضعيف بعض الأحاديث وتصحيحها؟

وعدم إكثار الكتابة في علم من العلوم لا تستلزم مطلقا الجهل به ...

وأنا أحمد الله تعالى على أني قرأت الفقه الحنفي على شيخين هما الشيخ أحمد الجمَّال كما ذكرتُ، وقسما من كتاب الهداية للمرغيناني على الشيخ الذي يشع ذكاء وفطنة وهو الشيخ **عبد الفتاح عمرو** مفتش القضاة في الأردن، رحمه الله تعالى .

وأما ما قرأته في المذهب الشافعي فلا أظنَّ العديد قد قرأه أو اطلع عليه... ومع ذلك فإنني لا أتكلم في الفقه غالباً لئلا أضطر إلى ترك الاهتمام بعلم الكلام والأصول وغيرهما من العلوم، لضيق الوقت عن الإحاطة بها جميعها...

وقد حفظت في بداياتي نظم متن الغاية والتقريب للعمريطي وجزءاً من نظم البهجة، وقسماً صالحاً من متن ابن عاشر على المذهب المالكي...

وأما السؤال عن حزب التحرير وعلاقتي معه :

فانا أعرف أن بعض المغرضين الحاقدين عليَّ ينسب إليَّ أنني كنت مع حزب التحرير وأنني تأثرت بهم، وهذا الكلام كذب محض لا أساس له، وليس هذا براءة من حزب التحرير ولكنه وصف للواقع.

وقد أكثر حسن السقاف من الافتراء عليَّ بنحو ذلك -حسداً من عند نفسه-، وما أظنُّ الأخ السائل إلا متأثراً بما قرأه منه أو من أتباعه، وكان يقول لمن يعرفهم وما يزال يقول ذلك، إنني كنت من حزب التحرير... وهذه مجرد كذبة من كذباته العديدة التي اخترعها اختراعا وألصقها بي إلصاقاً، وهو يعرف أنها كذبة كبيرة من عنده...

ولو كان الأمر صحيحاً لاعترفت به، ولكنه كذب محضٌ، وما أكثر ما افتراه علينا حسن السقاف !

وأنا في الحقيقة أحزن كثيراً عندما أرى بعض طلاب العلم يتأثرون بمثل هذه الترهات، فإن قيل إنني تأثرت بهم، فليسألوا أنفسهم: بأي مسألة تأثرت بهم؟ هل في قولي بالكسب الذي يردون القول به في كتبهم، أم في قولي وتمسكي بمذهب الأشاعرة؟ أم تراني تأثرت بهم في موقفي ونصرتي لعلم الكلام الذي يذمونه في بعض كتبهم، أم تراني تأثرت بهم في موقفهم من الإجماع أو قولهم في القياس، أو يا ترى تأثرت بهم في موقفهم من تعريف التفكير، أو موقفهم في القضاء والقدر...الخ

ومن يعرف ما أقول به، ويعرف ما يقولون به، يتضح له أنني أخالفهم في ذلك كله..

إن طالب العلم الذكي الذي يريد الحقَّ يعلم تماما أنني مخالف لهم في العديد من المسائل، ويعلم تماما أن مخالفتي لهم ليست تستلزم العداوة ولا تستلزم القدح في نواياهم، وأعتقد أن العديد منهم يعرفون ذلك، وأنا أعلم تماماً أنَّ الذين عرفتهم من حزب التحرير وناقشتهم قد استفادوا كثيراً مما قلته لهم... وبعضهم قد غيَّر كثيراً من مبادئه وأقواله بعد كلامي معه، وبعض من عرفتهم صار يصرح جهارا بنصرة مذهب الأشاعرة حتى سبب له ذلك بعض الإشكالات مع بعضهم.

وكذلك قد يأتي واحد ويقول لي: إنك تأثرت بالإخوان المسلمين، فجوابي عندئذ كجوابي عن السؤال السابق، مع ما كان يربطني ببعض أفرادهم من علاقة ومحبة، وأنا أعرف تماما أن العديد منهم يتعلمون على طريقة الأشاعرة ويعتقدون تماما بالمذهب الأشعري ويبذلون الجهد في نصرته.

نعم إنني أعرف أكثر ما كتبه زعماء حزب التحرير، وقرأت العديد من كتبهم، وحللت الكثير من أفكارهم، وكانت لي مع بعض أفرادهم منذ سنوات عديدة مناقشات، وقد خالفتهم

في العديد من المسائل، وناقشتهم فيها، وبينت لبعضهم جهات النقص في أقوالهم، وما يزال العديد منهم يحترمونني مع مخالفتي لهم ومعرفتهم بذلك ...

وقد مضى عليَّ سنوات عديدة لم أتكلم مع واحد منهم، وصرت أقتصر الاطلاع على ما يستجد معهم ....

وعلى سبيل الإجمال، أقول: إن تفاعل المتكلِّم بأفراد المجتمع المسلم واجب عليه، وإن مناقشته واطلاعه على ما يقولون به أمر لا مفرَّ منه، ولا يلام على معرفته بذلك، بل يلام على عدم معرفته وجهله بما يقوله الناس، ويذم على عدم التفاته إلى الآراء المنتشرة في مجتمعه وتمحيصه لها...

وأنا بحمد الله تعالى قد اختبرت جميع اتجاهات المجتمع وعرفت من أفواههم ما يقولون به، وزاد هذا خبرتي بما يقولون، داية بطرق نقد أفكارهم وبيان ما فيها.

ولا أستبعد بعد ذلك أن يقول قائل إنك يا شيخ سعيد قد تأثرت بالوهابية أو بالشيعة أو بغيرهم....

ويغيب عن ذهن هؤلاء أن التأثر والتأثير واردٌ على كثير من الناس، خاصة من يخوضون في البحر الخضم، ولا يقفون مشاهدين على الشاطئ طالبين السلامة لأنفسهم، ولكن بعد ذلك ينبغي أن يتفكر الواحد: هل كان هذا التأثر سلبياً أو كان إيجابياً؟

إنني بحمد الله تعالى كان تأثيري في الوهابية كبيراً، وأما تأثري بهم، فلا يتعدى أنهم كانوا محفزين لي على الاجتهاد في البحث والجد في الطلب لأتمكن من التعمق أكثر في مذهب أهل السنة والجماعة، وأقدر بعد ذلك على إظهار الباطل من قول خصوم أهل الحقِّ.. وأترك الحكم للقارئ بعد ذلك ليقول: هل تفاعلي مع الوهابية كان سلبياً عليَّ أم إيجابياً؟

وقد اطلعتُ -قراءة من الكتب- بحمد الله تعالى على مذهب الشيعة بصورة لا أظن أحداً قدر على الإحاطة بها، وخاصة طريقتهم الأصولية والفلسفية، وهي طريقة المتأخرين منهم السائرين على طريقة الملا صدرا، وهم الحائزون على المناصب والسلطات في هذا الزمان عندهم ...

وقد ناقشت بعض الشيعة الذين درسوا في الحوزات العلمية في النجف ولم تستمر مناقشتي معهم أكثر من ثلث ساعة حتى طلب إيقافها لعدم قدرته على مجاراتي.

وأرجو أن يكون في هذا القدر من الجواب كفاية، مع إمكان الزيادة والتفصيل والاستدلال على ما فيه، والله الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيها الإخوة الأعزاء،

أعتذر عن التأخر في الإجابة ولكن ضيق الوقت والمشاغل العديدة حالت دون ذلك، وما زلت حتى الآن في ضيق من الوقت، فلذلك قلت إما أن لا أجيب مطلقاً، وإمَّا أن أجيب باختصار كاف بإذن الله تعالى، فاخترت أن انتهز الفرصة بعد الفرصة للإجابة باختصار.

الأخ المستفيد،

أنت خيرتني بين عدة أسئلة، وقد اخترت أن أجيب عن سؤالك عن أهم الكتب التي ترد على المخالفين.

فاعلم أنه لا يوجد كتاب واحد بحسب علمي شامل للرد على المخالفين على اختلاف مذاهبهم وتنوع أفكارهم .

ولكن هناك عدة كتب من المتقدمين والمتأخرين قامت بجهات من ذلك.

ومن أفضلها من كتب المعاصرين كتاب الشيخ مصطفى صبري في الرد على العلمانيين والفلاسفة والعديد من المسائل الأخرى[2]، ومنها كتب الشيخ محمد زاهد الكوثري.

ومن المتقدمين كتب الإمام الرازي قطعاً، وخاصة كتاب أساس التقديس، مع أن كل كتبه الأخرى يندرج فيها الرد على المخالفين، فليس من شرط الرد إفراد كتاب خاص،

[2] موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، مطبوع في 4 مجلدات، وقد كتبت اختصاراً لمقدمته، سميتها: الموقف، وهي مطبوعة.

فنستطيع بناء على ذلك أن نقول: إن كل كتب علم الكلام فيها ردود على المخالفين، وكتب علم الكلام معروفة.

وسوف نجيب عن العديد من أسئلتك الأخرى في أثناء إجابتي لأسئلة الأخوة الآخرين.

وأما الأخ النقشبندي الفاضل،

فأقول لك: إن موقفي من الصوفية هو هو منذ صغري حتى الآن، وأجمله فأقول: إن التصوف أحد أركان مذهب أهل السنة، والتصوف هو علم بعمل، وليس علماً منفرداً بذاته، وليس هو عقيدة خاصة خلافاً لعقيدة أهل السنة، بل التصوف هو عمل بأحكام الفقه القائمة على التوحيد .

وما زلت أوقر مشايخ الصوفية، فأنا لي من المشايخ من أرجع إليهم في طريق التصوف، وأحرصُ على التعاون مع غيرهم، وعلاقاتي ما زالت مستمرة مع العديد من مشايخ الصوفية في الأردن وفي غيرها، ومن مشايخي في التصوف ومن أرجع إليهم في ذلك، الشيخ العامل الورع الشيخ عبد الهادي الخرسة في سوريا، وفي الأردن الشيخ الفاضل أحمد الجمال، فهؤلاء من مراجعي في هذا الباب.

وأما من أعرفهم وأحبهم، فما زالت علاقتي مع العديد منهم بفضل الله تعالى جيدة على اطراد، والمرجع في ذلك كله الالتزام بعقيدة أهل الحق أهل السنة والجماعة، لا أحيد عن ذلك قيد شعرة بإذن الله تعالى، وخلافهم فيما اختلفوا فيه معتبر، فنعذر من لم يخرج على ذلك، فلا قيام للصوفي المنتسب إلى أهل السنة إلا بإعلان عقيدته القائمة على المذهب.

وأنا أعلم أن العديد من الحساد والمبغضين يحاولون أن ينشروا بين طلاب العلم والمهتمين أنني أعارض الصوفية وأنبذ التصوف، وهذا محض افتراء، والواقع يكذب ذلك كله. وما ينشر هؤلاء تلك الأفكار الشيطانية إلا توصلا إلى الطعن فيَّ لمآرب شخصية معلومة .

ولم أرَ لهؤلاء المشككين من اعتماد إلا ما قررته من مخالفة مذهب وحدة الوجود لأهل السنة، ولست أول من قال بذلك، ولا آخر من يقول، وما أردت من بيان مخالفة وحدة الوجود لأهل السنة إلا بيان الحق عند أهل الحق، لئلا يحصل خلط فيؤدي إلى ضرر بالغ بمسيرة العلم وطلاب العلم، ولم أقصد الحط من شأن الأولياء ولا الصوفية ولا القدح في طريق التصوف، كيف يقال ذلك وأنا متابع لمشايخ التصوف القائمين على الشريعة...؟ !

وليس الاعتراض على مذهب الوحدة مستلزماً القدح في الصوفية عند العقلاء، كيف يقال ذلك والعديد من طرق الصوفية تعارض وحدة الوجود؟ وتصرح بذلك ولا تلوح، والعديد من أكابر الصوفية يصرحون بذلك أيضاً.

ولو أضفت إلى ذلك أنَّ الصوفية منهم إشراقيون كالمتصوفة المتابعين لمذهب التشيع كالداماد والملا صدرا وأتباعه، وكالآملي صاحب كتاب جامع الأسرار ومنبع الأنوار ... وهؤلاء يتابعون (عمر السهروردي) الإشراقي المقتول في كثير من أصوله! (وهذا السهروردي ليس الإمام السهروردي صاحب عوارف المعارف).

ومن الصوفية المخالفين لأهل السنة الشيخ الأحسائي صاحب شرح المشاعر والعرشية للملا صدرا.

وهؤلاء مخالفون لأهل السنة ظاهراً وباطناً، فنحن لا نقف معهم ولا نوافقهم لمجرد تصوفهم، بل المعيار عندنا في ذلك إنما هو علم التوحيد والالتزام بأصول استنباط أهل السنة في الفقه .

فنحن نوافق الصوفية المتابعين لمذهب أهل السنة وما أكثرهم بحمد الله تعالى، ومنهم الإمام الجنيد ومن على طريقته ومنهم الإمام القشيري صاحب الرسالة المشهورة، ومنهم حجة الإسلام الغزالي وأكابر الصوفية كابن عطاء والشيخ زروق ومن على طريقتهم من المتقدمين والمتأخرين.

فلا يقال لمن اعترض على أمر عقائدي إنه مخالف للصوفية أو معارض لهم وقادح، إلا إن كان القائل مغرضاً شانئاً، فإنه يقصد التلبيس على أهل الحقِّ وطلاب العلم لصرفهم عمن يكشف زيفه وضرره بالافتراء عليه، ونحن بإذن الله تعالى نوقر الصوفية، ولا نعترض عليهم إلا فيما لا يطابق الشريعة، فإنا نحرص ما استطعنا أن ننصحهم في ذلك بالتي هي أحسن، ونقوم بواجب الدعوة إلى الخير ما استطعنا.

وأعدُ بتوفيق الله تعالى أن أكتب رسالة أو كتاباً أبين فيه أصول التصوف مبنية على عقائد أهل السنة بيانا للحق، وقطعاً لألسنة المغرضين.

ونلخص الكلام فنقول: إن كان التصوف عملا بالأحكام الناشئة عن طرق الاستنباط الفقهية المعتبرة عن أهل السنة، والمبنية على عقائد أهل السنة، فنحن من أوائل المدافعين عن التصوف.

وأغلب أصول الطرق الصوفية الكبرى المنتشرة بين المسلمين في مختلف البلاد الإسلامية قائمة على ذلك.

ونحن لا نوافق الشيعة فيما يزعمون من العصمة للأئمة، ومن الطعن في الصحابة، وفي العديد من عقائدهم التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة، ونحاول قدر الاستطاعة بيان ضعف أدلتهم في ذلك كله، ونتبع في ذلك طريق العلم ملتزمين بقواعده ما استطعنا، ولا نرضى عمن يسكت عن الدفاع عن أهل السنة ضدَّ تشكيكات الشيعة وردودهم على أهل السنة، فكيف نسكت على من مال إلى الشيعة أو جاهر بترجيح مذهبهم أو مالأ من يقول بذلك، والله الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

فيا أيها الإخوة الأفاضل،

أكمل الآن بإذن الله تعالى إجابة بعض الأسئلة،

أما الأخ الفاضل محمد الهيتمي،

فبخصوص الكتب غير المطبوعة، فإنني أنوي بإذن الله تعالى أن أقوم بتحميلها على الموقع، وقد قمت بصف العديد منها، ولكنها تحتاج إلى مراجعة وتدقيق، وهذا أهم ما يؤخرني عن نشرها على الشبكة، وسوف تسر لها وتنشرح نفسك بإذن الله تعالى .

وأما الموقف من التصوف السني، فقد وضحته سابقاً، وأظنُّ أن ما قلته كافٍ في بابه، ولكني أزيد بأن التصوف ما يزال بحاجة إلى تنقيح وتحقيق، وتدقيق من المشايخ وعلماء أصول الدين، ليكون سلوك الطريق على أكمل وجه ممكن وأصحه.

وأما تنقيته فقد قام العديد من العلماء بهذه الوظيفة، وأنا أعلم أن العديد من العلماء والمشايخ الفضلاء يقومون بهذه الطريقة، ولكن المهمة العملية دائماً صعبة، وتواجهها عوائق، فالتصوف عمل، والعمل يصدر من العامل، والعاملون غير معصومين، فمن الطبيعي أن يقع من بعض الصوفية أخطاء، ومن الطبيعي أن يقوم العلماء بالتنبيه إليها والتحذير منها بالتي هي أحسن.

ولا ينبغي أن يقع في النفس التعصب لشخص الصوفي بلا نظر للعلم الذي يبني عليه عمله. فإن التعصب مناقض ومضاد لحقيقة التصوف.

وأما الأخ الفاضل البوريني،

فبخصوص الخطة الدراسية للعلوم الشرعية، فقد طلبها مني العديد من الإخوة، وأنا بإذن الله تعالى أعمل عليها وعلى إنجازها، ثم نشرها على المنتدى (الأصلين) وعلى صفحات هذا المنتدى المبارك حالما تجهز .

وأما أساليب مناقشة الوهابية، فهي مختلفة متنوعة بحسب الذي تناقشه وبحسب المسألة، والاعتماد على الحديث والآثار والقرآن والعقل يكون بحسب المسألة التي تناقشهم فيها، وقد تنوعت أساليب العلماء في ذلك قديما (في مناقشة التيمية والكرامية وأتباعهم) وحديثا في مناقشة مدعي الانتساب إلى السلف الصالح وهم منهم براء، ومدعي الانتساب إلى الإمام أحمد وهم يخالفونه ويخالفون أكابر العلماء.

ولا أستطيع هنا -أخي العزيز- أن أسرد لك جميع الطرق التي تنفع في مناقشتهم، ولكن بإمكانك العلم بها عن طريق قراءة الكتب التي قام العلماء فيها بجدالهم وجدلهم، فتنظر في تنوع الأساليب، وسوف تكتسب بعد ذلك خبرة خاصة فيكون لك أسلوب خاص تتميز به عن غيرك كلما قمت بنقاشهم وتدربت على ذلك، فكل إنسان ينفع معه أسلوب غير الأسلوب الذي ينفع غيره، وهكذا تتنوع أساليب أهل السنة لتشتمل على جميع الطرق النافعة في ذلك بإذن الله، ومن أراد حصر طرق مناقشتهم في نوع واحد، فهو مخطئ.

والله الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وبعد،

فأما أسئلة الأخ العزيز طارق منصور فهي فعلا لطيفة تدل على اهتمام وهمٍّ، وحسن تأمل وتفكر.

أما حديث خير القرون قرني، فلفظه يدل على أفضلية القرون الأولى، ولا يدل على فساد مطلقٍ في القرون التي تليها، ولو تأملنا في الحديث لرأينا أنه إن كان المقصود بالقرن كل من كان في تلك العصور من الأفراد، لاستحال أن يقال إن الحديث يدل على أن كل واحد منهم أفضل من كل واحد من غيرهم، فالتفضيل إجمالي إذن، وهذا لا يستلزم أفضلية كل فرد في القرون الأولى على كل فرد في القرون التي تليها .

نعم قد يكونُ دالًّا على وجود بعض أفراد في القرون الأولى أفضل من كل فرد ممن سيأتي بعدهم، ويكفي وجود النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك الزمان ليصير ذلك الزمان أفضل الأزمان.

ولو قلنا: إن مقام النبوة مقام خاص والكلام في غير الأنبياء، فإن أفضلية النبي عليه السلام مقطوع بها، فيكفي ملاحظة وجود بعض كبار الصحابة كسيدنا أبي بكر وباقي الأربعة وغيرهم من كبار الصحابة المشهود لهم من النبي الأعظم عليه الصلاة والسلام .

وقد يكون لأن أهل القرون الأولى قاموا بأفعال عظيمة في ميزان الدين، ولذلك كانت أفضليتهم على غيرهم، ولا يدل ذلك على فساد كل من سيأتي من بعدهم، ولا على انعدام

الخير فيهم، ولا على إطلاق القول بأفضلية كل قول أو فرد في القرون الأولى على كل فرد أو قول في التي تليها.

فيوجد جهات عديدة للتفضيل لا تستلزم إطلاق التفضيل على سبيل التعميم في الأفراد والأقوال مطلقاً.

فهل التفضيل يدل على وجود اتباع مذهب القرون الأولى؟

جواب هذا السؤال يتوقف على أمور، منها هل يوجد مذهب واحد لأصحاب القرون الأولى، حتى يقال: إن التفضيل يستلزم وجوب اتباعه بعينه؟

وهل إذا كان أصحاب القرون التي تليها توافق الأولى أو لا تخالفها ولا تنقض ما حصل الإجماع عليه منها يحرم أن يقال إننا نتبع مذهب أصحاب القرون التي تلت الأولى. وهل يستلزم هذا الحديث بالضرورة أن تكون القرون التي تلي الأولى بحيث يحرم اتباع مذهبها..وغير هذه الأسئلة...

إن الأجوبة عن هذه الأسئلة واضحة كما أرى .

فإن قلنا: إن الأفضلية ليس المقصود منها أفضلية لوحظ فيها مجمل تلك القرون، لا أعيان أفراد منهم، وهو محتمل، فيلزم أن تكون الأفضلية مقصوداً بها أشخاص وأفراد.

فإن قيل: إن الحديث يدل على الأفضلية ومنعنا كون الأفضلية كلية، أي أفضلية كل شخص وكل قول مما في القرون الأولى على كل شخص وكل قول مما في القرون التلي تليها، إذن إما أن تكون لا على التعيين أو على التعيين: وكونها لا على التعيين يستلزم الإجمال، والأصل عدمه.

إذن هي على التعيين، فالمقصود من القرون الأولى أولئك الذين اتبعوا النبي عليه الصلاة والسلام وعرفنا ذلك بالأدلة المعتبرة. والأفضلية معتبرة بالقيود المتقدمة.

ومن المعلوم أن المذهب الحاصل في القرون الأولى ما لم يحصل عليه إجماع، فلا يجب على الفقهاء المتأخرين القول به، نعم لهم أن يقولوا به إذا ترجح لديهم، أو أجاز المجتهد القول به إما لنفسه إن أجاز التقليد أو لغيره ممن لم يصل إلى درجة الاجتهاد.

أما أن يقال: إن قولاً لعالم من القرون الأولى كان بحيث لم يقع الإجماع عليه، ثم يأتي إنسان ويقول يجب على الناس أجمعين أن يقولوا بهذا القول لمجرد أنه من السلف؟ فهذا محض تحكم ظاهر واتباع للهوى، ولم يقل به أحد ممن يعتد به.

إذن اتباع القرون الأولى مشروط بهذه القيود، كحصول الإجماع على قولهم، فيكون الاتباع واجباً للإجماع وليس لكونه قولاً للقرون الأولى، أو يدل عليه الدليل، فالوجوب مشروط بهذا، وظهور الدليل متوقف على المجتهد المعتبر لا على أي أحد.

ونحن أخيراً نقول: إنا نعلم أن أهل الحق من أصحاب القرون المتأخرة لم يخالفوا أهل الحق من أهل القرون الأولى، واتصال الحق بين أمة الإسلام موجود حاصل، ولكنه يختلف من زمان لزمان ظهوراً وخفاء وقوة وانتشاراً، فمن هنا كان التفضيل لأهل القرون الأولى .

ولا شك أن في الحديث إشارة قوية إلى أن هذه الخيرية إنما حصلت ببركة قرب النبي عليه الصلاة والسلام وانتشار أثره فيهم، ثم قرب من اقترب من النبي عليه الصلاة والسلام .

فالتمييز بين أهل الحق من أصحاب القرون الأولى إنما هو باتباع النبي عليه الصلاة والسلام، واتباعه باتباع الدليل لا بالتهويش والتهويل، والشغب، ولا بافتراء الإجماعات الكاذبة، كما يفعل بعض المنحرفين .

وكما تميز الحق من الباطل باتباع النبي عليه الصلاة والسلام والعمل بما يدل عليه القرآن، في القرون الأولى، فكذلك يظهر ويتميز أهل الحق بذلك في القرون التي تليها.

فقول السلف لا يكون حجة على الإطلاق إلا إذا كان إجماعاً، هذا هو المعتبر عند العلماء، وبعض العلماء وإن أجاز اتباع أقوال المجتهدين من أهل القرون الأولى، ولكنه لم يوجب ذلك، وتجويزه ذلك مبني على أن ذلك القول قول معتبر، وكل قول معتبر يجوز الأخذ به، ولكن لا يجب ذلك على الآخرين إلا إذا ثبت أنه هو القول الصحيح فقط دون غيره. فما دام هناك ظهور دلالة -على قول أو رأيٍ- في نظر المجتهد في أي عصر كان، فإن هذا هو المصحح لاختياره ذلك القول.

ومناقشة أولئك المخالفين أيها الأخ الفاضل، قد تكون بمناقشة حجية أقوال السلف، وقد تكون بمناقشة وجه الدلالة عليها، والجمع بين تلك الطرق في النقاش أفضل وأكثر فائدة بإذن الله تعالى، فإن الذي يقتصر على اتباع طريقة واحدة تكون حجته أضعف ممن يجمع بينها.

ومناقشة حجية أقوال السلف هو من باب المعارضة أو القدح بدليل الخصم وهو مفيد بلا ريب ونافع.

ولكن هؤلاء أيها الأخ الفاضل قد طغى الهوى على قلوبهم حتى صار أكثرهم لا يكادون يفقهون حديثاً، فلا يكاد ينفع معهم مناقشة دليل ولا غيره إلا من هداه الله وفتح قلبه للحق .

وقد أعجبني وصفك لما يقوم به التيمية والحشوية بالابتزاز، فهو وصف مطابق لما يقومون به، فهم فعلا لا يتابعون السلف، ولكنهم يتظاهرون بالتمسك بأقوالهم وهم براء

منهم، فمن قال من السلف بحلول الحوادث بالذات، ومن قال إن الله محدود من الجهات، ومن قال بباقي أقوالهم...!؟

ويوجد لنا كلام مطول في هذه المواضيع ودلالة الحديث ونحوه من الأحاديث والآثار التي يتعلق بها هؤلاء على ما يزعمون، ولكن المقام هنا لا يحتمل التطويل والوقت المتاح لدي قصير، ونرجو أن يكون فيما ذكرناه فائدة، والله أعلم وهو الموفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وبعد،

فقد سأل أخونا أيمن الشافعي سؤالا حاصله: لماذا يستنكر أن يقال إن في الصحاح كالبخاري ومسلم أحاديث ضعيفة، مع وجود أحاديث مخالفة للعقيدة كحديث الصورة...

والجواب: إن الحكم على الأحاديث بالصحة والضعف يجب أن يكون وفق منهج معتبر صحيح، فالمنهج في النظر والاستدلال هو المعتمد عليه، مهما كان الحكم الذي يؤدي إليه، فالمنظور إليه أصالة هو طريق النظر...

والحكم على الحديث بالقبول والرد يجب أن يكون على وفق المنهج المعتبر، والحكم على الأحاديث إما أن يكون باعتبار السند أو باعتبار المتن، فمهما صح السند والمتن فلا يجوز ردُ الحديث .

أما الحكم على السند فإنما يكون بحسب طريق المحدثين والعلماء المعتبرين في هذا الباب، والخطب في هذا يسير، وقد يحصل إجماع على حكم حديث أو يختلف فيه، فإن أجمع عليه، فلا محلَّ لرده، وإلا فإن حصل اختلاف بين العلماء في الحكم على حديث، وكانوا أهلاً للنظر في ذلك الفن، فلا يمكن إجبار واحد منهم على تقليد غيره، فقد يكون الحديث صحيحاً عند البخاري، وضعيفاً عند غيره، فلا يجوز أن يقال: إن البخاري يصح له أن يجبر غيره على الحكم بالصحة على الحديث، وكذلك العكس، ما دام كلٌّ مستندا إلى القواعد المعتبرة بلا يحكم ظاهر،والتشنيع على الآخر لا يصح مهما كان الأمر كذلك.

أما إن وقع خلافٌ للقواعد وظهر هذا الخلاف وأقيم الدليل على أن الاستناد في الرأي إنما كان إلى الهوى والتحكم، فلا عبرة بالخلاف ولا مانع من التشنيع على من تلبس بذلك.

هذا بخصوص السند، وأما بخصوص المتن، فهو يحتاج إلى النظر في المعنى، فإن كان معنى الحديث نصَّاً في أمر باطل بحيث لا يحتمل لفظ الحديث التأويل، فقد وجب ردُّه، وإلا فلا، فالنظر عندئذ إنما يكون في المعنى، ومهما قلنا إن الحديث احتمل حمله على معنى جائز معتبر في الشريعة فليس لأحد أن يوجب على الآخر إبطال الحديث، وليس له أن يشنع على غيره إذا قبله مع هذا التأويل، بل هذا متروك لنظر المجتهدين والشأن في ذلك كالشأن في النظر في السند كما سبق بيانه.

وليس الأصل عند أهل السنة إذا صح سند الحديث عند إمام معتبر، وكان ظاهره يوهم أمراً باطلاً، أن يردوه على عجلٍ أو بلا توقف في ذلك، بل التأويل عندهم مقدَّم على الردِّ والإنكار، فإن أمكن تأويله أوِّلَ على محمل حسنٍ، والشأن في ذلك كالشأن في النظر في الآيات الكريمة التي ورد فيها الاستواء أو اليد أو الوجه أو مجيء الله تعالى (هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلآئِكَةُ..)، فالمقدم في نحو هذه النصوص هو التأويل، لا فرق في ذلك بين الحديث الثابت وبين الآيات الكريمة المقطوع بها، إلا أن مقام التأويل يزداد وجوبا عند النظر في الآيات.

وتأمل في حديث النزول كيف اتفق العلماء من أهل الحق على تأويله، وإن اختلفوا في تعيين المحمَل... لكنهم أجمعوا على أن الله تعالى لا يجوز نسبة الحركة إليه جلَّ شأنه، ولا ينتقل من محل إلى محل لأنه منزه عن المكان أصلاً، فالتأويل مهما أمكن فهو المرجَّح.

ولكن قد يميل بعض العلماء إذا رأوا في بعض الأحاديث زيادة ضعف في الثبوت وصعوبة في التأويل المحمود، إلى ردِّها وعدم إشغال النفس في تأويلها لأنها ليست بحجة في

العقائد مثلاً أو لنحو ذلك من الحجج... ولكني أرى أن الاشتغال بالتأويل مقدَّم مهما أمكن، ولذلك اشتغل الإمام أبو بكر ابن فورك بتأويل أحاديث ضعيفة في كتابه، وقد قام بذلك غيره أيضاً، ولا يقال إنه لم يكن يعرف ضعفها، بل هذا بعيد، ولكنه مع معرفته لضعفها رجَّحَ ذِكْرَ التأويل لئلا يبقى أثرُ شبهة في نفس القارئ.

وهذا هو القول في حديث الصورة، فما دام صحيحا بظاهر السند، فإنْ مَشَيْنا على القول بصحته، وجب تأويله بأي نحو كما أوله العلماء بعدة تأويلات تكفي طالب العلم النبيه، ذكر بعضا منها الإمام النووي في شرح مسلم فقال:

(اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما -وهو مذهب معظم السلف أو كلهم- أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى (ليس كمثله شيء) وأنه منزه عن التجسم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم.

والقول الثاني -وهو مذهب معظم المتكلمين- أنها تتأول على مايليق بها على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفاً بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم.

فعلى هذا المذهب يقال في قوله صلى الله عليه وسلم: (فيأتيهم الله) أن الاتيان عبارة عن رؤيتهم إياه؛ لأن العادة أن من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالاتيان، فعبر بالاتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازاً. وقيل: الاتيان فعل من أفعال الله تعالى سماه إتياناً، وقيل: المراد

بيأتيهم الله أي يأتيهم بعض ملائكة الله، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الوجه أشبه عندي بالحديث، قال: ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصورة التي أنكروها من سمات الحدث الظاهرة على الملك والمخلوق، قال: أو يكون معناه يأتيهم الله في صورة أي يأتيهم بصورة ويظهر لهم من صور ملائكته ومخلوقاته..."اهـ

فإن كان في الأمر متسعٌ كما بينه الأئمة العلماء، وجب عدم التسرع بردِّ الحديث ما دام سنده ثابتاً.

والحاصل أنه لا يجوز ردُّ الحديث الثابت السند لمجرد ادعاء مخالفته للثابت من القواعد والأحكام، مع تحقق إمكان تأويله -في نفس الأمر- ليصبح غير مخالف لها، أمَّا إن استحال التأويل مع وضوح المخالفة والتناقض فلا مجال إلا الرد... ولكن الحكم في هذا لا يكون إلا لعالم واعٍ لا بمجرد التشهي ولا يترك الأمر متفشياً لأي طالب علم لم يشمَّ إلا رائحة أو طرفا منه...

والتأويل هو المقدَّم مع ثبوت النص الوارد عن المعصوم، كنص القرآن الذي أخبرنا به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبلغنا تواتراً، أو كالحديث الذي وصلنا آحاداً، والآحاد تقوم به الحجة النظرية لا الضرورية كالمتواتر، والموجب لتقديم التأويل، هو جزمنا بانتفاء الخطأ عن المنقول عنه كالنبي عليه الصلاة والسلام ...

ولذلك اختلف الناس في وجوب تأويل كلام العلماء والأولياء على قولين بناء على المعنيين المشار إليهما في كلامنا، فقال بعضٌ بعدم وجوب التأويل والأخذ بالظاهر، أن العصمة غير واجبة لغير النبي عليه الصلاة والسلام.

وقال بعض بوجوب التأويل بناء على إحسان الظنِّ بالعلماء والأولياء وأنهم لم يريدوا الظاهر الباطل، وكلاهما مسلك معلوم مقبول (بقيوده وحدوده) وإن أديا إلى حكم مختلف، فلا مانع من ذلك ما دام الأمر عملياً، والأخذ بحسن الظن مقدم كلما قلت دلالة اللفظ على المعنى المخالف للشريعة، أما إذا قويت دلالته على ذلك، فربما يقوى الخلاف في تقديم التأويل على الدلالة الظاهرة وذلك بحسب قوة الظهور وذلك لعدم العصمة وأصالة إرادة الظاهر، فإن دلَّت قرينة على عدم إرادة الظاهر فهو ذاك، والقرينة معتبرة بحسب ظهورها عند الناظر، والله أعلم .

إذن ليس مجرد مخالفة البخاري ومسلم منكرة لمجرد مخالفتهما، فليسا بمعصومين، بل خالفهما بعض العلماء المعتبرين، وهذا مشهور، ولكن الأمر بعد ذلك لا يجوز أن يغفل فيه عن أن البخاري ومسلماً قد سلم الجمهور لهما الأحاديث التي روياها، مع ملاحظة ما نصوا على الخلاف فيه، وهو محدود معلوم، فالخلاف فيما وراء ذلك كبير الخطر، والمجال مفتوح بعد ذلك للنظر والتفسير والتأويل ...فخلاف البخاري ومسلم خلاف لجميع هؤلاء العلماء الذين لم يخالفوهما فقبلوا ما أورداه، وهذا موقف عظيم يوجب التفكر لخطره، والله الموفق وإليه المآب.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فأبدأ الإجابة عن الأسئلة التي منعني من الإجابة عنها انشغالي العظيم، معتذراً من الإخوة الفضلاء عن التأخر الذي لم يكن مرغوباً منا، ولا مطلوباً، وقد انتهزت فرصة من الزمان في اليومين السابقين لأكتب هذه الكلمات عسى أن تكون كافية بإذن الله تعالى.

أولا: أسئلة الأخ الفاضل أبي نهيلة

قال وفقه الله:

1-أخبرني الشيخ سيدي محمد العمراوي أنكم تنوون القيام بزيارة إلى المغرب الأقصى. متى يكون ذاك -إن شاء الله-؟ نأمل أن يكون قريباً.

2-هل المذهب في العقائد مثله مثل المذهب في الفروع من حيث عدم جواز الخروج عن ما هو مشهور إلا لمتأهل؟ فإن كان الجواب بنعم فهل ترون من حصل درجة التأهل في عصرنا التي تخول لصاحبها الترجيح بين الأقوال اهـ.

الجواب:

أشكرك على حسن ثقتك بالفقير، وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بمحبتك ويزيدنا وإياك هدى وتوفيقاً، ونقول لك: أحبك الله الذي أحببتنا فيه.

أما عن زيارة المغرب الأقصى ولقاء الشيخ الفاضل العلامة العمراوي فهذا مما ننتظره ونسأل الله تعالى أن ييسره لنا، فإن لقاء الأفاضل يبعث الإنسان على العمل الصالح بإذن الله

تعالى. وأرجو أن تبلغ سالمي إلى الشيخ العمراوي. وقد كان هناك ترتيب لزيارة المغرب بواسطة بعض أحبتنا، وهذا متوقف على ترتيب خاص من الشيخ العمراوي وفقه الله تعالى.

أما الاجتهاد في العقائد، فاعلم أخي الفاضل أن الاجتهاد مطلقاً هو بذل الجهد والطاقة لإدراك المطلوب، وإذا أطلق الاجتهاد المقصود شرعاً الذي يترتب عليه معذرية المجتهد، وجواز اتباعه وتقليده في اجتهاده، فالمراد به حصراً في الفروع ومسائل الفقه العملية بضوابطه المعلومة، وإذا أطلق العلماء قولهم: (كل مجتهد مصيب) فالمراد كما لا يخفى: (في الفقه والعمليات، لا في العقائد).

وبناء على ذلك فإن المجتهد اجتهاداً لغوياً في علم التوحيد –وخاصة في أصول علم التوحيد– إذا أخطأ ولم يصب الحقَّ فيه، فهو غير معذور، هذا هو الأصل، لذلك لا نحكم بإثابة الشيعة ولا من خالف أهل السنة وإن كانوا مجتهدين لغة، مع مخالفتهم لأهل السنة، وإلا لما جاز الحكم عليهم بالابتداع، هذا بناء على حكم الشريعة، أما فضل الله فلا تحجير عليه، فالحكم عليهم بالابتداع يستلزم عدم معذريتهم باجتهادهم، ويستلزم عدم تجويز متابعتهم من طرف العامة، فلا يصح تقليد كل من زعم أنه مجتهد.

وقد خلط بعض الجهلة بين الأمرين، فزعم أن الاجتهاد يرفع الابتداع، ويجوِّزُ التقليد مطلقاً للمخالف ولو في أصول الدين!

ولو كان ذلك صحيحاً لما صح أن يمنع أهلُ السنة أحداً من الناس تقليد المعتزلة والشيعة والخوارج وغيرهم من الفرق المخالفة.

ومحل الكلام، هل الخلاف مطلقاً يستلزم التكفير، بحيث يخرج الإنسان من الإسلام، أم لا فيكفي تبديعه ومنع تقليده واتباعه من طرف العوام؟ كلٌّ محتمل! وترجيح حكمٍ على آخر في حقِّ المخالفين تابع للفقيه.

وبناء على ذلك فإذا كان غير المجتهد ممنوعا من اتباع المخالفين لأهل السنة في الفقه، فهو بالمنع أولى في التوحيد والعقائد.

أمَّا إذا كان يوجد خلاف بين أهل السنة، يعني إذا وجد في مسألة قولان فأكثر، كل منها له وجه، ولم يخرج القائل بقوله إلى الابتداع، يعني كان القول معتداً به غير خارج عن أصول أهل السنة، فهل يجوز اتباع القول المقابل للمشهور؟ فالأصح أن الأولى بالعوام اتباع المشهور مطلقاً، ولذلك فالأولى لأهل العلم تدريس العوام بناء على القول المشهور عند العلماء، ولكن إذا اختار بعض العلماء القول المقابل للمشهور، يعني رجحه بما وصل إليه بالدليل، فهل يجوز ذلك، الصحيح أنه يجوز ما دام قادراً على النظر والاستدلال، وما دام القول لا يخرج عن أقوال أهل السنة لينقض أصولها، أما إذا لم يكن كذلك وإن كان الواحد بالغاً درجة الاجتهاد، فلا يصح وصف خروجه عن المذهب –مطلقاً– بأنه صحيح وإن بذل ما بذل من الاجتهاد اللغوي.

وأما وجود أحد قادر على ترجيح غير المشهور من المذهب واختياره، ففضل الله واسع...

ثانياً: أسئلة الأخ الفاضل الشاذلي الحموي

قال: (حبذا لو حدثتمونا ولو باختصار عن القول الحقِّ الفصل حول **كتاب الإبانة** وكتاب **خلق أفعال العباد** فقد كثر اللغط حولها كثيراً، ونريد منكم بياناً وافياً فيها.. ونود أن

نسألكم عن واقع الأزهر الشريف اليوم وهل أنتم راضون عنه وخصوصاً بعد تسلط الفكر الوهابي على كثير من شيوخه ؟) اهـ.

الجواب: أمَّا كتاب الإبانة، فهو ثابت بأصله للإمام الأشعري رضي الله عنه، ونتوقف في التسليم بجميع ما فيه، لعدم بعدِ الدسِّ والتلاعب فيه.

ولكني أقول قولاً إجمالياً: قد زعم بعض الناس أنَّ ما في الكتاب هو محض التجسيم وعين مذهب الكرامية!! وهذا غلط منهم، فالإمام الأشعري ينفي أصول هؤلاء في الكتاب، فكيف يقال: إنه يقرر عين مذهبهم؟

أما مخالفته للمعتزلة وأجوبته التي ربما لا يرضى بها بعض الأشاعرة أو أغلبهم لما يرونه من إلزامات قد لا تلزمهم، فهذا لا يستلزم أنه ليس للأشعري.

وأما واقع الأزهر الشريف في هذا العصر، فأقول: درجة إلمامي بالمعلومات عنه لا تؤهلني للقول فيه قولاً تفصيلياً، وهذا لا يمنع القول الجملي مع بعض التفاصيل، فلا يخفى - أيها الأخ الفاضل- ما حصل في الأزهر من قبل بعض المصلحين! من تغيير للمناهج، وطريقة التدريس، بحيث إنه صار الآن في خطٍّ بعيد عما كان عليه قديماً، وهذا قد تسبب بضعف فيه، سواء في هيئة التدريس أم في الطلاب والخريجين، لكنه ما يزال في نظري من أقوى الآمال لأهل السنة، وما يزال فيه جملة من خيرة العلماء والمحققين، وأنا أعرف بعضاً منهم، لَمَّا سمعنا منهم بعض التحقيقات العلمية تصورت أنني أستمع لبعض بقية السلف من العلماء الراسخين.

نعم ما يزال يحتاج الأزهر لجهد كبير لكي يعود إلى الحالة العالية التي كان عليها، تلك الحالة التي نعيش على أمجادها حتى الآن، ولكن كل هذا وكثير مما يمكن أن يقال، لا يجوز أن

يصرفنا عن ملاحظة بعض العلماء الأفذاذ في الأزهر الشريف، وهم ما يزالون يقفون أمام الهجمات المخالفة لعقيدة أهل السنة بقوة وبحسب ما يمكنهم في ظرفهم، فيجب أن ندعو لهم ونقف معهم، كما يجب علينا أن نؤيدهم وندعو لهم، كذا يجب أن يكون الموقف تجاه أي عالم مخلص يلتزم بحدود أهل السنة، فمهما وجدنا عنده من تقصير في بعض النواحي، فلا يجوز أن ندع الهوى يقودنا إلى الحكم عليه بالفناء، ولا يصحُّ لنا أن نقوم بالإنكار عليه.

أنا أعلم أنَّ كلاماً كثيراً يمكن أن يقال في هذا الصدد، ولكنا نأمل أن تكون هذه الإشارة هادية إلى التفاصيل.

ثالثاً: أسئلة الأخ الفاضل الأشراف

لقد سأل الأخ الفاضل عن أمور فقال: (يوجد يا مولانا عندي بعض الإشكالات ونريد حل لها جزيتم خيراً.

لقد قرر أبو الحسن الأشعري في المقالات بمثل ما هو موجود في(الإبانة) وكذلك في (رسالة إلى أهل الثغر)، هل كل كتب الأشعري حرفت ؟

هو والباقلاني يثبتان يدان وعينان كيف؟ ابن المبارك يقول بالحد، البخاري يقول بالصوت، الترمذي يقول: وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات....إلخ.

أرجو تحليل مقالة الترمذي هل خلق الله بيده هل من أول جهمي كيف وكثير من السلف أوَّلوا، هل يوجد تناقض؟اهـ.

الجواب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وبعد...

فحاصل سؤال الأخ الفاضل استشكال رواياتٍ واردة، وكلمات عن بعض الأئمة، ويبدو أنه يفهمها على وجه معيَّن، مما سبب عنده إشكالاً، وتصادماً مع ما يفهمه من مذهب أهل السنة، مما استلزم السؤال.

وسوف نحاول توجيه كلام هؤلاء العلماء بإيجاز، لينحل الإشكال، ويتضح مذهب أهل السنة.

أما تحريف كل كتب الإمام الأشعري، فلا نزعم أن هذا هو الحاصل بالفعل، بل يوجد بين أيدينا بعض كتب له ولم نعلم فيها تحريفاً، ككتاب اللمع، وعندي رسالة صغيرة للإمام الأشعري ما تزال مخطوطة، وهي رسالة الإيمان، في صفحة أو صفحتين، وأنا أجزم أن كتاب المقالات لم يقع التحريف في أغلبه، ولكن العلماء قد يستشكلون بعض عبارات للإمام الأشعري في كتاب الإبانة، إن قلنا بوقوع تحريف وتلاعب فيه، وكذا يعترضون على عبارات من (**رسالة إلى أهل الثغر**) ، وهذه العبارات لا تدلُّ دلالة قاطعة على التجسيم كما يظن هؤلاء، بل غالباً ما يفهمونها فهماً غير صحيح ولا مطابق لما ينبغي أن تفهم عليه.

ولكن لا ينبغي أن يستنكر قول من قال إن الكتاب الفلاني قد حرِّف، أو إن مذهب الإمام الأشعري قد صُرِفَ عن وجهه قصداً أو بغير قصد، فالتحريف إما أن يكون بعين الألفاظ كما حصل في بعض كتبه، أو في المعاني والأحكام المنسوبة إليه، كما ترى الشيعة ينسبون إلى مذهب الأشاعرة بعض الأمور المحالة كالسفسطة وإنكار العلوم والمعارف، أو إنكار البديهيات والضروريات كما نسب ذلك إليهم ابن رشد الفيلسوف، وقد قام بالتحريف في المعاني باجتهاد بالغ ابن تيمية في كتبه التي ردَّ فيها على الأشاعرة، وتبعه على ذلك العديد من مقلديه وتابعيه في زمانه وفي زماننا هذا، ولا يخفى على أحد ما قام به سفر الحوالي مثلاً من نسبة آراء باطلة أو أفهام محرَّفة إلى مذهب الأشاعرة، وكما وقع ذلك لابن حزم في كتابه الفِصَل فنسب إلى بعض أئمة الأشاعرة ما لا يمكن أن يقول به مسلم، وكما وقع في زمان ابن فورك في نسبة القول بانقطاع النبوة للإمام الأشعري، وكذلك وقع هذا الأمر في زمان من بعده من العلماء، فأنكروا هذه النسبة وقاوموها.

والمعوَّل عليه في الكشف عن هذا التحريف ما نقل عن الإمام وغيره، مما نسب إليهم، عن طرق موثوقة وما بـيَّنه أتباعه من مقالاته، فهؤلاء أوثق وأدقُّ من أعدائه إذا نقلوا عنه، فلا يوثق بقول مخالف إلا بدليل يدلُّ على صدقه في نقله، فإن كان ثقة في النقل ولم يوجد ما يخالف

نقله، كَفى هذا في تصديقه، وإلا بأن وُجِدَ ما يخالف نقله من إحدى الطرق الأخرى، ككتاب آخر، أو كلام تلامذة المنقول عنه أو ما يشابه ذلك، فلا يصحُّ الثقة بذلك النقل على إطلاقه.

وقد ذكر الإمام ابن فورك في مقدِّمة **مجرد مقالات الأشعري** أنَّ أحد أسباب تأليف كتابه هذا كان ما وجده من تأليف لبعض الناس حيث ألف كتاباً وضع فيه جملة من الآراء نسبها للإمام الأشعري، فقال الإمام ابن فورك: (اعلم أنَّا لما وجدنا ما جمعه هذا الرجل قد انتشر في البلدان واغتر به من لا يعرف حقيقة المذهب وأصول قواعده، فيتوهم أنَّ ما حكاه كما حكاه، وأن أصول المذهب على قدر ما جمعه ورواه، وجب أن نكشف عن خطأه في ذلك لنبين فساد ما قاله ولا يغتر الجاهلون ولا يشمت المخالفون)اهـ، [انظر ص19].

إذن تحريف الآراء موجود قصداً أو بغير قصد، وتحريف الألفاظ والدس فيها والحذف من الكتب موجود أيضاً.

ولذلك كلِّه فإننا لا نعتمد على أي كتاب نسب إلى الإمام الأشعري على أنه المذهب المتبع، بل لا بدَّ أن يكون مع ذلك موافقاً لما حرَّره العلماء المتقنون، موافقاً لما نقله الثقات الأثبات، فلا يضيرنا أن يوجد في كتاب بعض ما يخالف ما انتشر نسبته إلى المذهب على علم ودراية من الأئمة الكبار، فالعبرة بالثابت المعروف، لا بما وجده واجد وهو غير معروف ولا مذكور في الكتب المعتبرة، ولا قبله العلماء واطمأنوا إليه.

وعلى كل حال، فإن ما نقل عن الإمام الأشعري في الإبانة لا يقتضي كما قلنا تجسيماً ولا موافقة لمذهب المخالفين من المعتزلة والمجسمة، ومن فَرِحَ به منهم فقد فرح من غير مَفْرح!!

وبما أن الكلام في كتاب الإبانة طويل الذيل، فإنا سوف نقتصر على إيراد جملة كافية تبين مخالفته للمجسمة من كتاب (**رسالة إلى أهل الثغر**) في العديد من القواعد التي قعدوها، وعلى رأسهم إمامهم ومنظم مذهبهم ابن تيمية.

أولاً: قال الإمام الأشعري في الإجماع الأول: (**أن العالم بما فيه من أجسامه وأعراضه محدث لم يكن ثم كان، وأن لجميعه محدثاً واحداً اخترع أجناسه، وأحدث جواهره وأعراضه، وخالف بين أجناسه**) اهـ.

فأثبت بقوله: (**اخترع أجناسه**) حدوث العالم، ونفى به قدمه النوعي كما زعم ابن تيمية ووافقه على ذلك مقلدوه بلا تأمل ولا تدبر.

ثانياً: قال الإمام الأشعري في الإجماع الثاني: (**وأجمعوا على أنه -عز وجل- غير مشبه لشيء من العالم، وقد نبَّه الله عز وجل على ذلك بقوله: (ليس كمثله شيء)....وليس كونه عز وجلَّ غير مشبه للخلق ينفي وجوده، لأن طريق إثباته كونه تعالى على ما اقتضته العقول من دلالة أفعاله عليه دون مشاهدته**) اهـ.

فانظر رحمك الله كيف ينفي التشبيه، وهو مخالف لما يقول به ابن تيمية من وجوب وجود وجهِ شبهٍ بين الله تعالى وبين خلقه، ولو لم يوجد وجه شبه على مذهبه فهو لا بدَّ معدوم عنده!!

وانظر كيف يخالفهم في مذهبهم وما يقولون به حين يؤكد على أن الله تعالى مع كونه غير مشبه لشيء، إلا أن هذا لا يقتضي كونه معدوماً، وهذا الكلام ينقض به مذهب ابن تيمية الذي صرَّح به حين زعم أن ما لم يمكن الإحساس به بإحدى الحواس الخمس فيجب أن

يكون معدوماً، فوافق ابن تيمية المذهب الحسي الذي ينكر وجود ما لا يمكن الإحساس به! وها هو الإمام الأشعري يخالفه في هذا الكتاب الذي يزعمون أنه تراجع فيه إلى مذهبهم!!

ثالثاً: وبعد أن ذكر الإمام الأشعري في الإجماع الخامس وجوب كون الصفات قديمة، قال: (**ولا يجب أن تكون أعراضاً؛ لأنه عز وجل ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويدلُّ بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها، ولا يجب أن تكون غيره عز وجلَّ لأن غير الشيء هو ما يجوز مفارقة صفاته له من قِبَلِ أن مفارقتها له ما يوجب حدثه وخروجه عن الألوهية، وهذا يستحيل عليه كما لا يجب أن تكون نفس الباري عز وجلَّ جسما أو جوهراً أو محدوداً أو في مكان دون مكان أو في غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا..الخ**) اهـ.

فانظر رحمك الله كيف ينفي الإمام الأشعري الجسميَّة قولاً واحداً، ولا يهرطق كما يزعم البعض أن لفظ الجسم لا ننفيه ولا نثبته لعدم ورود ذلك، بل ينفيه بلا تردد ولا ترديد، وهو ينفي كذلك كونه محدوداً قولا واحداً ولا يزعم كما يزعم بعض المشبهة أن الحدَّ لفظ مجمل، فنفيه على الإطلاق لا يجوز، لأنا إذا نفيناه فإننا ننفي ما هو ثابت لله تعالى عن قولهم، وتقدَّس!

رابعاً: ثم قال الإمام الأشعري رحمه الله تعالى في الإجماع السابع: (**وأجمعوا على أنه عز وجلَّ يسمع ويرى، وأن له تعالى (يدين مبسوطتين) وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، من غير أن يكون جوارحاً، وأن يديه تعالى غير نعمته**) اهـ.

فنفى الإمام الأشعري هنا أن يكون لله تعالى جوارح، ولم يزعم كما زعم بعض الجهلة أن الجارحة لفظ مجمل يستلزم نفيه المطلق نفيَ صفة ثابتة لله تعالى عن زعمهم! بل قل تعالى الله عن سخافتهم.

وأما نفيه أن تكون يداه عين نعمته، فلا إشكال فيه، وليس من الضرورة أن يتفق العلماء على التأويل، بعد اتفاقهم على نفي التشبيه والتجسيم الذي وقع فيه من أثبت لله الجوارح معنىً، وخجل لحمقه وجبنه من أن يصرح بها لفظاً!!

خامساً: وانظر إلى ما قاله الإمام الأشعري رحمه الله تعالى في الإجماع الثامن: (**وليس مجيئه حركة ولا زوالاً، وإنما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً، أو جوهراً، فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر، لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة....وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس نزوله نقلة، لأنه ليس بجسم ولا جوهر**) اهـ.

فالإمام الأشعري ينفي هنا الحركة والنقلة عن الله تعالى، ولا يقول كما يزعم الجهلة المجسمة أنَّ مجيء الله تعالى هو عين الحركة والانتقال، ولم يقل كما توهموا بفاسد ذهنهم أن نزول الله تعالى نقلة، بل قال قولاً واحد إن نزول الله تعالى ليس بنقلة، وعلَّلَ ذلك بأنه تعالى ليس بجوهر ولا جسم، خلافاً لأتباع ابن تيمية، الذين لا يصرحون بأنه ليس بجسم مطلقاً، بل يقيدون قولهم دائماً بأن الله تعالى ليس كهذا الجسم أو كذاك، محاولين التستر وراء هذه الأقوال الحمقاء، ولكن اللبيب لا تخفى عليه مثل هذه المحاولات الساذجة.

سادساً: وانظر إلى الإمام الأشعري كيف يصرح بمخالفته للمجسمة والتيمية حين يقرر أنَّ رضا الله تعالى عين إرادته، فقال في الإجماع التاسع: (**وأجمعوا على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له، وأن رضاه عنهم إرادته لنعيمهم، وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأن غضبه إرادته لعذابهم**) اهـ.

فهل يتجرأ أحد من التيمية المجسمة على القول بأنَّ ما قاله الإمام الأشعري هنا هو رجوعٌ إلى مذهبهم، فهم يثبتون الرضى أمراً حادثاً في ذات الله تعالى، وطارئاً على حدِّ تعبير ابن

عثيمين هروباً من التعبير بكلمة الحادث، لأنها لم تعجبه، وهو يشابه في هذا بعض التيمية ممن ناقشتُه فزعم أن لله تعالى حجماً وأن معنى الحجم هو عين المعنى الذي نعبر عنه بقولنا الحجم، إلا أنه لا يريد إطلاق لفظ الحجم، والعلة في هذا عنده أن هذا اللفظ لا يناسب مقام الله تعالى...!!

ويوجد نصوص عديدة في الكتاب غير ما ذكرنا تؤيد أنه لم يتراجع قطُّ عن مذهبه كما يعرفه أصحابه، وكما هو موجود الآن بين أيدينا، ولم ينحرف إلى مذهب المجسمة الذين يسميهم هؤلاء كذباً بالسلف!

وقد ترك المجسمة التيمية كل هذه النصوص الثابتة في كتاب الأشعري هذا، وهي تخالف ما ذهبوا إليه وتنقض صراحة زعمهم بأنه رجع إلى مذهبهم الذي يزعمون، بل تدكُّ هذا الافتراء دكاً، وتعلقوا بقوله في الإجماع التاسع: (**وأنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه، وقد دلَّ على ذلك بقوله (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض)وقال: (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) وقال: (الرحمن على العرش استوى)، وليس استواؤه على العرش استيلاء كما قال أهل القدر، لأنه عز وجلَّ لم يزل مستوليا على كل شيء**) اهـ.

فصرَّح الإمام الأشعري أنَّ استواءه ليس استيلاء، مثبتاً الاستيلاء على كل شيء، مخالفاً في ذلك من ينفي الاستيلاء بحجة أن الاستيلاء يستلزم المغالبة المستلزمة للنقص، فهذا مما يخالف فيه الأشعري مذهب هؤلاء، وكلام الأشعري إنما هو على الاستواء المذكور في الآية، فلا يجوز أن يكون المقصود منه –عنده–الاستيلاء؛ لأن الله تعالى لم يزل مستولياً على كل شيء، ومما يندرج في قوله كل شيء العرشُ نفسه، فالله تعالى لم يزل مستولياً على كل شيء ومن الأشياء العرش نفسه، يريد الإمام الأشعري أن يقول إن معنى الاستواء المذكور ليس عين

معنى الاستيلاء؛ لأن الاستواء المذكور حادث والاستيلاء يسبقه، فالاستواء حادث لأنه مذكور أن الله تعالى استوى بعد أن خلق السموات والأرض، فيلزم أن يكون الاستواء مسبوقاً بالاستيلاء عند الإمام الأشعري، ولا يعني ذلك أن يكون نافياً لمعنى الاستيلاء أصلاً، فهذه مخالفة ثانية من الإمام الأشعري للمشبهة والتيمية.

وأيضاً فإن الإمام لما أثبت أن الاستواء طارئ، والطارئ لا بدَّ أن يكون فعلاً من أفعال الله تعالى، لأنه قد صرح من قبلُ في الكتاب نفسه، أن صفات الله تعالى لا تطرأ عليه ولا يصح أن يتصف بأمر حادث، فالاستواء إذن لا يصح عنده أن يكون أمراً طارئاً أو حادثاً قائماً بالله تعالى، ولا يمكن بناء على ذلك أن يكون الاستواء عبارة عن فعل الجلوس على العرش كما يزعمه المجسمة والتيمية، لأن هذا يعارض ما ذكره الإمام الأشعري نفسه من نفي المكان والحد عن الله تعالى، وقد نقلناه سابقاً، إذن يجب أن يكون الاستواء فعلا قد فعله الله تعالى في العرش، وهذا هو الذي نقله عنه أصحاب علماء المذهب، ومنهم ما ذكره عنه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات فقال:

(وذهب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلا سماه استواء، كما فعل في غيره فعلا سماه رزقا أو نعمة أو غيرهما من أفعاله. ثم لم يكيف الاستواء إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله: **(الرحمن على العرش استوى)** وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة.

وذهب أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري في آخرين من أهل النظر إلى أن الله تعالى في السماء فوق كل شيء مستو على عرشه بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء، كما يقول: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح، بمعنى علوته، واستوت

الشمس على رأسي، واستوى الطير على قمة رأسي، بمعنى علا في الجو، فوجد فوق رأسي. والقديم سبحانه عال على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش، يريد به: مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأن المماسة والمباينة التي هي ضدها، والقيام والقعود من أوصاف الأجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى.

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن بعض أصحابنا أنه قال: استوى بمعنى: علا، ثم قال: ولا يريد بذلك علوا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنا فيه، ولكن يريد معنى قول الله عز وجل: (أأمنتم من في السماء) أي: من فوقها على معنى نفي الحد عنه، وأنه ليس مما يحويه طبق أو يحيط به قطر، ووصف الله سبحانه وتعالى بذلك بطريقة الخبر، فلا نتعدى ما ورد به الخبر.

قلت: وهو على هذه الطريقة من صفات الذات، وكلمة ثم تعلقت بالمستوى عليه، لا بالاستواء، وهو كقوله: (ثم الله شهيد على ما يفعلون) يعني: ثم يكون عملهم فيشهده، وقد أشار أبو الحسن علي بن إسماعيل إلى هذه الطريقة حكاية، فقال: وقال بعض أصحابنا: إنه صفة ذات، ولا يقال: لم يزل مستوياً على عرشه، كما أن العلم بأن الأشياء قد حدثت من صفات الذات، ولا يقال: لم يزل عالما بأن قد حدثت، ولما حدثت بعد، قال: وجوابي هو الأول وهو أن الله مستو على عرشه وأنه فوق الأشياء بائن منها، بمعنى أنها لا تحله ولا يحلها، ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوا كبيراً) اهـ.

ونقل هذا القول ابن جماعة في إيضاح الدليل، فقال: (وقال البيهقي رحمه الله تعالى: فأمَّا الاستواء فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يفسرونه ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي

الجوهري ببغداد، ثنا إبراهيم بن الهيثم، ثنا محمد بن كثير المصيصي، قال: سمعت الأوزاعي يقول: كنَّا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا)

ثم قال بعد كلام: (وذهب أبو الحسن إسماعيل الأشعري رحمه الله تعالى إلى أنَّ الله جل ثناؤه فعل في العرش فعلاً سماه استواء، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقاً ونعمة أو غيرها من أفعاله، ثم لم يكيف الاستواء إلا أنه جعله من صفات الفعل لقوله ثم استوى على العرش وثم للتراخي إنما يكون في الأفعال وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة) اهـ.

فغاية وغاية دفع الأشعري لتأويل الاستواء بالاستيلاء هو مخالفته لما عليه الكثير من المتأخرين الذين قبلوا التأويل بذلك، وبناء على ذلك فالأمر يسير.

ولو قلنا تنزلاً على زعمهم بأن الأشعري إنما أراد أن الله تعالى مستقر جالساً على العرش كما يعتقد التيمية والمجسمة، لتنافي ذلك مع ما قرره الإمام الأشعري سابقاً من استحالة ثبوت المكان والحد لله تعالى، ولا شكَّ أنَّ كلَّ من اعتقد أن الله تعالى مستقر جالساً أو قاعداً على العرش، فإنه يلزمه إثبات الحدِّ والجهة والمكان لله عز وجل.

فقد تبين على كل الوجوه والأحوال أن الإمام الأشعري لم يخرج بهذا القول عن مذاهب أهل السنة، ولم يقل بما يقول به المجسمة كما زعم البعض.

ثم إن نحو هذه الإطلاقات وردت عن بعض أهل السنة كما وردت في رسالة ابن أبي زيد القيرواني الإمام المالكي المشهور في رسالته، ولا شك أن أكثر طلاب العلم يعرفون تماماً ما قيل فيها، وقد جمع بعض إخوتنا ما قاله العلماء المالكية فيه، فلينظر في منتدى الأصلين.

وأما ما أشير إليه من قول الباقلاني باليد والوجه، فهذا قد علم أنه إثبات صفة، لا إثبات جارحة والعضو، والمحذور منه إثبات الركن والعضو.

وأما ابن المبارك وإثبات الحد، فقد كثر الكلام فيه وعلم ما قاله الإمام البيهقي بأنه إنما أراد بحد السمع، أي كما ورد به السمع، لا أنَّ لله تعالى حداً في ذاته كما توهم البعض، وكذلك يقال في قول البخاري في الصوت، فيحمل على أن الصوت يخلقه الله تعالى في بعض مخلوقاته، ويقال: إنه صوت الله تعالى من حيث إنه دالٌّ على كلامه، كما هو مذهب الماتريدية في سماع سيدنا موسى عليه السلام لكلام الله تعالى والمسألة معلومة.

وعلى سبيل الإجمال فإنَّ كل ما لم يمكن حمله على محل مقبول، مما ورد عن الأئمة والسلف، فلا يمكن قبوله فهو ليس صادراً من معصوم، ولم يأت بالتواتر ولا إجماع عليه، فلا تنعدم جهة صرفه عن ظاهره، وحمله على معنى مقبول.

وأما قول الإمام الترمذي، فسوف ننقله كاملاً، ثم نعلِّق عليه.

قال الإمام الترمذي في سننه: (**حدثنا قتيبة، حدثنا الليث، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار، أنَّه سمع أبا هريرة يقول:**

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمنيه، وإن كانت تمرة تربو في كف الرحمن، حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله.

قال: وفي الباب عن عائشة و عدي بن حاتم و أنس و عبد الله بن أبي أوفي و حارثة بن وهب و عبد الرحمن بن عوف و بريدة.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وقد روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا.

وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا:

قد تثبت الروايات في هذا ولا يؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف ؟

هكذا روي عن مالك و سفيان بن عيينة و عبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا تشبيه، وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد ههنا القوة، وقال إسحق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد أو مثل يد أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف ولا يقول: مثل سمع ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيهاً وهو كما قال الله تعالى في كتابه { ليس كمثله شيء وهو السميع البصير})اهـ.

الإمام الترمذي هنا يقارن بين طريقتين: الأولى طريقة السلف، والثانية: طريقة الجهمية.

فلننظر مليا في توضيحه لطريقة السلف، فقد قال واصفاً إياها:" قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا قد تثبت الروايات في هذا ولا يؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف ؟ هكذا روي عن مالك و سفيان بن عيينة و عبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة."اهـ

وتتألف من عدة عناصر بحسب الوارد في كلامه رحمه الله تعالى:

الأول: تثبت هذه الروايات.

الثاني: لا يؤمن بها، أي على ما يظهر منها في عادة الناس، أي لا تحمل على المعاني التي تتبادر إلى أذهان الناس عادةً بحسب استعمالهم العرفي، ويدلُّ على هذا المراد قولُه: (ولا يتوهم، ولا يقال كيف) اهـ، أي لا يصح أن ترد صورة إلى ذهن الإنسان عن اليد ونحوها، لأن كل صورة ترد إلى ذهن الإنسان إنما ترد إليه مما شاهده من المخلوقات، فيكون مشبهاً، فلذلك جمع السلف بين أمرين: الأول الإيمان بالنصوص على مراد الله تعالى ورسوله، والثاني نفي التشبيه والتمثيل.

وفي كلامه كما ينصُّ عليه نفي الكيف من أصله، وليس إثباته ثم القول بأننا لا نعرف صورته كما يزعم التيمية والمجسمة معهم.

إذن هذه الطريقة التي يصفها هي طريقة التفويض كما وضحها علماء الأشاعرة، وهي إحدى طريقتين صحيحتين عندهم للوصول إلى التنزيه، وقد ظهر جلياً أن الهدف من اتباع هذه الطريقة الإجرائية إنما هو الوصول إلى التنزيه الله تعالى، مع عدم الوقوع في التحكم بالنصوص ولا نفيها، ومن الظاهر أنَّ ما نقله عن هؤلاء السلف يحقق ذلك كله.

وتنبه إلى نسبته ذلك كله إلى هؤلاء الأعلام ومنهم الإمام مالك، وابن المبارك الذي ينسب إليه المجسمة إثبات الحدِّ لله تعالى كاذبين عليه بجهلهم، وكذا نسب هذه الطريقة إلى سفيان بن عيينة.

والمشكلة عند هؤلاء العلماء الذين يمثلون طريقاً من طرق السلف (أهل السنة) كانت الجهمية، فما هو مذهب الجهمية كما يوضحه الإمام الترمذي إذن؟

هذا هو حاصل مذهبهم كما وضحه الترمذي، قال: (وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه! وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم وقالوا إن الله لم يخلق آدم بيده وقالوا إن معنى اليد ههنا القوة) اهـ.

ويفهم من هذا العرض لمذهب الجهمية أمور:

الأول: أنَّهم أنكروا هذه النصوص، والروايات، وهذا مقابل موقف أهل السنة الذين أثبتوا النصوص كما وضحنا، وإن لم يحملوها على ما يتبادر منها لئلا يقعوا في التشبيه، أما الجهمية فلم يمكنهم ذلك وأنكروا النصوص، زعماً منهم أنَّها عين التجسيم والتشبيه.

تأمل في قول الترمذي: (وقالوا –أي الجهمية– هذا تشبيه) اهـ، أي إن هذه النصوص لا تحتمل عندهم إلا أن تكون تشبيهاً، فنفوها.

الثاني: من أوَّل من الجهمية هذه النصوص، جَزَم بعدم إمكان إرادة اليد وإن كانت ليست جارحة، وقطعوا بعدم إرادة العين وإن لم تكن جارحة، وهذا خلاف ما جَرَى عليه بعضُ السلف من أنهم إن أثبتوا هذه النصوص، فإنهم يحملون هذه على صفات ليس بجارحة ولا أعضاء ولا أركان.

فيبدو أن الاختلاف مع الجهمية –اعتماداً على هذا النصِّ– أنهم لم يتركوا مجالاً لقائل أن يقول شيئاً خلاف قولهم، وليس لمجرد أنهم أولوا، بل جزموا بالتأويل، وقطعوا بتأويلهم وأن من خالفهم فهو مبطل.

ولو أنهم تركوا الباب مفتوحاً، ولم يقدحوا في النصوص بهذه الصورة، لكان الحال أسهل، ولذلك عارضهم من عارضهم من السلف فقالوا: لا يقال إن هذه النصوص تدل على التشبيه على الإطلاق كما زعمتم، بأن التشبيه لازم لو قال: لله يد كيد البشر، أو عين كأعينهم، أما وقد ورد (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) فليس يقال عن هذا إنه تشبيه كما تجرأ الجهمية.

ولهذا التوجيه الذي ذكرناه، فقد اتفق جماهير أهل السنة على عدم ذمِّ التأويل مطلقاً، بل إذا كان فيه تعنت ونفي للاحتمال الآخر على سبيل الجزم، مما يستلزم التشكيك في ظواهر النصوص، ولذلك فإن أهل السنة المتأخرين حققوا المذهب ولم يقولوا كما قال الجهمية، إن هذه النصوص تفيد لذاتها التشبيه، بل إن القارئ يتوهم منها التشبيه أما هي لذاتها فلا يجوز أن يقال إنه تفيد التشبيه، ولذلك أطلقوا قولهم: إن التشبيه هو ما يظهر لبعض من قرأ هذه النصوص، أما هي في ذاتها فلا يجوز أن يقال إنها تفيده، فنصوص الوحي يستحيل أن تكون منافية للحق، والحق أنه لا تشبيه.

وبهذا أكون قد علَّقتُ على كلام الإمام الترمذي، وأرجو أن أكون قد تمكنت من توضيح هذا النصِّ الذي تعلَّق به المجسمة زاعمين أنه أصل في مخالفة الأشاعرة، فقد تبيَّن لنا أنه غير مناف، بل مؤسس لهذا المذهب العظيم، فتأمل كيف ورد فيه بالنص نفي الكيف مطلقا: (قالوا قد تثبت الروايات في هذا ولا يؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف ؟ هكذا روي

عن مالك و سفيان بن عيينة و عبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث أمروها بلا كيف) اهـ، فنفوا الكيف بـ(لا كيف)، ونفوا أن يقال: كيف، وهذا هو الأصل في التنزيه.

ونحو هذه النصوص هي بعض ما اعتمد عليه أهل السنة في تقعيد القواعد التي تضبط مذهب الأشاعرة، عندما قالوا بالتأويل الإجمالي، ونفوا الكيفية عن الله تعالى، مع قولهم بإثبات النصوص، وبعضهم قال بإثبات نحو هذه (أعني العين والوجه واليد) صفاتٍ ليست بجوارح ولا أركان ولا أبعاض، وهذا الموقف موافق لهؤلاء السلف، مع زيادة تحقيق وتوجيه.

وما قلناه إنما قلناه معتمدين على ما ورد عن العديد من السلف من القبول بالتأويل التفصيلي، ثم ما ورد عن الأكثر من الخلف من الطمأنينة إلى ذلك الموقف، والدين لم يرسل إلى السلف فقط، بل العلماء في كل عصر قائمون بوظيفة الأنبياء وهم أعلام الدين، ولذلك لو أجمع العلماء في أي عصر كان في عصر السلف أو الخلف، فإجماعهم حجة، ولسنا مع الذين يرون الحجية فقط في قول السلف، ولا يلقون بالاً لعلماء الأمة، فهذا الموقف يدلُّ على التزمت والتحجر الفكري، ولا ينطلق إلا من فكر منحرف، كما لا يخفى.

رابعا: أسئلة الأخ الفاضل الباحث المسترشد

قال مستوضحاً بأسلوب رصين كعادته: هل من الممكن أن يعاد إدراج تدريس أمهات كتب أهل السنة العقدية في الجامعات الإسلامية ككتاب المقاصد وشرحه للتفتازاني والمواقف وشرحه والإرشاد وشروحه وغيرها؟

والمقصود: هل بإمكان هذه الكتب الشهيرة أن تؤهل الطلبة ليصيروا بإتقانها علماء يعتمد عليهم في الدفاع عن أصول الدين؟

وهل يعتبر بعض ما جاء في هذه الكتب من مباحث الطبيعيات مثلاً عديم الفائدة في وقتنا وعصرنا؟

ثم لماذا برأيكم أهمل علماء أهل السنة المتأخرين من أمثال التفتازاني والسيد وهلم جرا ابنَ تيمية وعقائدَه فلم يخصوه بالذكر والرد؟

نعم، هم ردوا على مثل أفكاره النابية عن الحق في إطار ردهم على أفكار أسلافه الفلاسفة، لكن لمَ لمْ يعتبروه خصماً مستقلاً فيفردوه بردود مستقلة؟

أخيراً، يدعي التيميون أن نظرية الجوهر الفرد خرافة، وفي نفس الوقت يعترفون أن أصحاب تلك النظرية قد أبطلوا نظرية الهيولى والصورة، ومن ثم يقولون بأن نظرية ابن تيمية هي الحق، وهي جواز استحالة المادة إلى الطاقة، وانقلاب الجواهر إلى الأعرض، ولا يضر عندهم انقلاب الحقائق. فما حقيقة تلك النظرية؟ وجزاكم الله أحسن الجزاء على ما تبذلونه من جهود لنصرة الحق. اهـ.

الجواب:

إن الكتب التي ألفها علماؤنا الأفذاذ مثل السعد التفتازاني والرازي والعضد والسيد وغيرهم كثير، لم يؤلف مثلها، ولذلك تأثَّر بها حتى المخالفون لأهل السنة مثل الشيعة، واعتمدوا على ما جاء فيها من معارف وعلوم.

وهذه الكتب عندما نقرأ منها نستفيد فوائد جليلة حتى الآن، وما زالت قواعدها معتمدنا في فهم قواعد الدين والرد على الخصوم القدماء والمعاصرين.

وإذا ضممنا إليها ما ألَّفوه من كتب في أصول الفقه والبلاغة والمنطق، فإن الكنوزَ المعرفية عند أهل السنة يكاد لا يحيط بها واحدٌ منفرداً في هذا العصر.

وبناء على تجربتنا الشخصية ومعرفتنا بحقيقة ما تحتويه هذه الكتب وغيرها من علوم ومعارف، فإننا نعتقد جازمين أنه لو أعيد اعتمادها في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة في

هذا لعصر، فإنها سوف تحدث ثورة فكرية لا يتصورها أحد، نعم إن إعادتها إلى حيز التدريس في الجامعات العصرية ليس سهلاً دفعة واحدة، لأنَّ لهذه العلوم مبادئ لا يمكن الاستفادة منها بدونها، وهذه المبادئ المعرفية يكاد الذين يحسنونها يعدون عداً ويحصرون حصرا بأدنى جهد، ولذلك فإن الاستفادة منها تتوقف في نظري على وضع أمور ممهدة لطلاب العلم والأساتذة، ولا بدَّ أننا سوف نحتاج إلى أعادة صياغة لها أو وضع كتب تكون ممهدة ومعدَّة لاستيعابها ومقربة لها، وهذا كله يحتاج إلى جهود عظيمة لا تخفى على أمثالكم.

وهذا لا يدفعنا إلى اليأس، بل إن عظم العمل مشير إلى عظيم النتائج وهذا أعظم دافع للهمم.

أما مباحث الطبيعيات والمقدمات النظرية، فليست عديمة الفائدة في عصرنا، بل إن لها فائدة عظيمة، نعم توجد بعض المباحث قد يكون الأفضل الاستغناء عنه، وبعض المباحث تحتاج إلى تحديث وإضافات تستفاد من العلوم العصرية التي جدَّت، وهذا جزء أكيد من علم الكلام كما تعلم، وقد كان أحد أهم الأسباب التي تسببت في تقسيم الكلام إلى مرحلتين كما هو معلوم.

ولا يخفى على العارف بما تشتمل عليه هذه العلوم أن مباحث الطبيعيات –أكثرها– كان بحثاً في عموميات وتصورات هي أقرب ما تكون إلى فلسفة العلوم منها إلى العلوم التجريبية المحضة، وهذا يقرب إلى أذهان البعض ممن لم يقرأ تلك الكتب ولم يدرِ ما فيها كيف نقول الآن بعد ملاحظة هذا التطور العلمي العظيم الحاصل في المعارف التجريبية والاكتشافات العلمية أننا ما زلنا بحاجة إلى العديد من تلك المقدمات التي وضعها علماؤنا في كتب الكلام.

وعدم ردِّ علمائنا كالسعد والسيد وغيرهم على ابن تيمية بالاسم، راجع لأسباب عديدة في نظرنا، أهمها أن كتبه لم تكن مشهورة ولا مؤثرة بتلك الصورة التي يتصورها البعض في هذا الزمان، ولذلك لم يهتموا بذكر أفكاره بصورة شخصية، أقصد لم يكثروا من الإشارة إلى اسمه، بل تجد في أعمالهم مجرد شذرات ولمحات في ذكره والرد عليه ردّاً خاطفاً، وأيضاً مما ساعد على عدم ذكرهم له، أن القواعد التي اعتمد عليها أكثرها، بل أغلبها، موجود في كتب الفرق الأخرى التي ردوا عليها وفي كتب الفلاسفة، فلم يحتاجوا إلى تخصيصه بمبحث خاص للرد عليه، ولا ليقولوا مثلا: (القول الصحيح كذا خلافاً لابن تيمية)، وهذا راجع إلى عدم شهرته عندهم.

ويمكن أن يكون من الأسباب التي رجحت عدم ذكره أن أثره كان ضحلاً وانتشار فكره وكتبه كان قليلاً جدا كما هو معلوم، خاصة تلك الكتب الكلامية التي يفصل فيها آراءه ومخالفاته.

على أنه لا يخفى أن بعض العلماء قد ذكروا ابن تيمية بالاسم وخصوه بالرد كالتقي السبكي، والإخميمي، والتاج السبكي صاحب الإخميمي، وأشار إليه القونوي صاحب شرح كتاب الكلاباذي في التصوف، وهو عندي مخطوطاً، وعندي رسالة للإمام الجعبري صاحب شرح الشاطبية في الرد عليه، وهو عندي مخطوطاً، وأشار إليه الدواني، والحامدي صاحب الحاشية على شرح السنوسية الكبرى، وغيرهم، وهم في مقابل الذين لم يلتفتوا إليه قليلون لما ذكرنا.

أما قصة الجوهر الفرد فلا بدَّ أن نقرر أولاً إن الجوهر الفرد ليس جزءاً من عقيدة الإسلام، بمعنى أن من لم يؤمن بالجوهر الفرد فلن يكون آثماً، بشرط أن يكون محققاً لأركان الإيمان التي جاءت بها الشريعة.

فما هو محل الجوهر الفرد إذن؟

إن مكانة الجوهر الفرد أنه عبارة عن صورة يستعان بها في تصوير حقيقة العالم، وبيان ممَّ أُلف العالم، فكما نقول: إن الماء مكون من هيدروجين وأكسجين، وبعض المواد مركبة من نيتروجين وهيدروجين، وكما نقول: إن الذرة مؤلفة من نيوترونات وبروتونات وبعض الأجزاء الأخرى، وبتأليف تلك الأجزاء معاً فإنه يظهر عندنا هذه الصور المختلفة الخصائص من المواد والأجسام والغازات والسوائل، فكذلك تساءل العلماء: ممَّ ألفت هذه العناصر أصلاً، أي تلك التي ذكرنا أمثلة عليها؟

وكان لا بدَّ أن يكون كل اقتراح قائماً على ما نشاهده ولا نشك فيه مما نصل إليه بحواسنا الخمس، من وجود بعض الخصائص لموجودات في هذا العالم، كالامتداد، والانقسام إلى أجزاء، ونحوهما، فأيٌّ اقتراح أو فرضية لا بدَّ من أن تتمكن من الإجابة عن خصائص هذا العالم.

ومن الظاهر أن هذه المسألة ليست دينية أصلاً، بل هي من مباحث الطبيعيات، أو فلسفة الطبيعة، فبحثها لا يكون من حيث إنها عقيدة من العقائد!

ولكن لا يخفى أن بعض العقائد قد لا يتم إثباتها إلا بعد أن نتمكن من معرفة الموجودات وخصائصها، كوجود الله تعالى لا نتمكن من إثبات وجوده عقلاً إلا بعد أن نعرف أن من خصائص هذا العالم أنه متغير، وأنه محتاج إلى غيره، فلا بدَّ أن نثبت حقيقة التغير والزيادة والنقصان الواردين عليه، فإثبات حدث العالم لا بدَّ أن يسبق بمعرفة بعض خصائص العالم، ولذلك تصبح هذه المعرفة بطبيعة العالم من مقدمات ومبادئ الاستدلال، فيكون القول بها من باب أن الدليل على العقيدة المعينة لا يتمُّ إلا بذلك، لا من باب أنها مقصودة بذاتها، فإن قلنا: إن الدليل على العقيدة الإسلامية لا يتم إلا بالبرهنة على وجود الجوهر الفرد، فيكون

الجوهر الفرد لابدَّ ثابتاً، ولكني هذا التوقف غير مسلَّم طبعاً، وقد يقول به بعض العلماء، فيكون هذا ترجيحاً منهم لذلك، ولا يكون قولهم ركناً من أركان الدين.

هذا هو موضع مبحث الجوهر الفرد، ولذلك ترى بعض أئمة الكلام قد تردد في إثباته وبعضهم أثبته وبعضهم نفاه، وهذا الخلاف عادي وطبيعي ولا يستلزم التشنيع من واحد على الآخر في حدِّ ذاته.

وقد تكلمت على هذا الأمر في مقدمة اختصاري لتهافت الفلاسفة.

وعلى كل حال، فإن الأمر في إثبات ونفي الجوهر الفرد ما زال قائماً بين علماء الطبيعة والفلاسفة منهم وغيرهم، وما يزال الأمر محل البحث والدراسة، وبعض المغفَّلين يتوهمون لغفلتهم أن إثبات الجوهر الفرد إذا تم إبطاله، وعلم نفيه فإن عقائد السادة الأشاعرة تتهافت وتتهاوى!! وهذا التوهم من جهله وغيه وعدم معرفته، أو ناتج عن رجائه في ذلك لغفلته، والأمر ليس كذلك كما أوضحنا.

وقد قال بعض المغفلة: إنَّ نظرية الأوتار الفائقة تهدم عقيدة الأشاعرة على حسب جهله الذي صوَّر له أن عقيدة الأشاعرة ومذهبهم قائم على إثبات الجوهر الفرد، وكم ضحكت تعجباً مما يفضي إليه الجهل بصاحبه لما قرأتُ هذا الرأي.

ومن زعم أنَّ القول بالجوهر الفرد خرافة، فإنه لا يعرف معنى الخرافة ولا معنى الجوهر الفرد، فإن الجوهر الفرد توجد عليه أدلة عقلية، سواء وافق عليها المخالف أو لا، ولا توجد أدلة على الخرافات، والجوهر الفرد ما يزال العلماء التجريبيون وفلاسفة العلوم، كما قلنا يختلفون حوله.

وأما ابن تيمية وموقفه من هذا الأمر، فهو متزعزع، وابن تيمية لا رأي له في نحو هذه المباحث، وعندما يتكلم فيها يأتي بما يستدعي العجب، ويستلزم الاستخفاف بمعرفته ورأيه، وكم استغربت عندما قرأت رأيه في الخلق للجواهر والأجسام وأنه مشاهد ولا يحتاج إلى دليل لإثباته!

وأصحاب ابن تيمية ليس لهم رأي خاص ولا دراسات في هذا المجال، وإذا خاضوا فيها فإنهم يتهافتون متسرعين يحذوهم في ذلك رغبتهم الجامحة في هدم مذهب الأشاعرة لا غير، وكم أتمنى أن يرتفعوا عن هذا المستوى ويعرفوا أن هذه المسائل مجال بحث لا مجرد مجال مناكدة ومعاندة ومكابرة.

وأما انقلاب الجوهر إلى عرض وبالعكس، فهذا قلب للحقائق، وقول بأن الجواهر مجرد أعراض مجتمعة ولم يقل بذلك إلا بعض من انتسب إلى المعتزلة ولم يرضَ بهذا الرأي أصحابه وخالفوه فيه، وكما قلنا فإن أتباع ابن تيمية إذا خاضوا في هذه المسائل أتوا بالعجب العجاب.

ولكن العلماء المحققين إذا نظروا في تلك المسائل فإنهم يأتون بما يقبل النظر، والأخذ والرد، فانظر مثلاً إلى ما اقترحه بعض الأفاضل من أنه إذا ثبتت مسألة الطاقة وانقلابها إلى مادة وبالعكس، فإما أن يكون ذلك راجعاً إلى أن المادة بتعريفها الحالي ليست هي المقولة الأعلى للوجود الحادث، فيلزم إثبات مقول أخرى عالية يندرج تحتها الجوهر والعرض، أو يكون تفسيرنا للمادة وانقلابها إلى طاقة أصلاً غير صحيح، من جهة أن الطاقة ليس أمراً غير مادي، بل هي مادة في صورة أخرى، فيكون القدح حاصلاً في المقدمة القائلة بأن الطاقة ليست مادية أصلاً بل هي عَرَض، ولم لا يكون الطاقة عرضاً آخر يظهر إذا تفتت المادة إلى حد تمزيق

الذرة، أو البروتون والنيوترون، ولا تظهر فيما فوق ذلك من الانقسامات، أو احتمالات أخرى.

ولا تسألنا عن قول من ظنَّ جاهلا جهلا مركباً أن المقصود بالجوهر الفرد إنما هو الذَّرة نفسها، أو البروتون أو النيوترون أو نحو ذلك، فهذا لا خطاب معه أصلاً لأنه انحدر عن مستوى العقلاء ظانَّاً نفسَه منهم!!

أرجو أن أكون بذلك قد قدمت إجابة موجزة لائقة بهذا المقام.

خامساً: أسئلة الأخ الفاضل محمد أمين محمد

سأل الأخ الفاضل عن استنكار الوهابية والتيمية تقسيم البدعة إلى الأقسام الخمسة كما ذهب إليه الإمام العزّ، وادعائهم تقسيمها إلى قسمين فقط: دينية ودنيوية، ويسأل عن أثر هذا التقسيم في فصل ما بين الدين والدنيا.

والجواب: أن تقسيم البدعة إلى الأقسام الخمسة اشتهر وانتشر بين العلماء، وقبلوه بناء على فهمهم أصل القسمة وأساسها، وقد بينوا ذلك في موضعه، وأن أساس الابتداع أن يخترع أمر يخالف جوهر ما صححه الدين، ولا بدعية في أمور الدنيا المحضة.

وأن الأمور الدنيوية يسميها العلماء أحيانا بالعاديات، تلك الأمور التي تتوقف على اختيار الناس، فإما أن تكون موافقة لتشريعات الدين وأحكامه، فتقبل، وإما أن تكون مخالفة فتردُّ، والقبول والرد لها مراتب كما هو معلوم، وما يردُّ منها لا بدَّ أن يكون مستلزما لمنافاة أمر ديني، إما منافاة قاطعة أو مظنونة، وبناء على ذلك يتم الحكم عليها.

والحقيقة أن القول بأن البدعة تنقسم إلى خمسة أقسام لا مجال لردّه شرعاً، إذا أحاط الإنسان بالأساس الذي اعتمد عليه من قال بهذه القسمة، وهو موضح في بابه.

أما تقسيم البدعة إلى دينية ودنيوية، فإن قصدوا منها أن كل بدعة دينية فهي محرمة أو مكروهة، فيعود الخلاف معهم إلى الأصل الذي مرَّ الإشارة إليه، وإن قالوا: إن كل بدعة دنيوية فهي مقبولة، فيرد عليهم ما قلنا من أن بعض العاديات مردودة شرعاً.

فلا خلاصَ إذن من اعتبار حكم الدين في الأمور كلها، ولكن هذا لا يقلب العاديات إلى دين محض، إلا إذا أدخلت فيه من حيث مباحة أصلاً، وعلى هذا فالدين يشمل جميع ما يتصور من أعمال الإنسان، وينبغي مراعاة الاصطلاح وأساس التقسيم.

والبحث في هذه المسألة قد أطال فيه الباحثون والعلماء، وقد كتبت فيه شيئاً ضابطاً لأهم أصوله ونشرت ذلك في الأصلين، فلا نزيد فيه أكثر من ذلك.

وأما استحداث أمور في الدين فإما أن تكون موافقة لأصول الدين وقواعده الكلية، فهذه هي البدعة الحسنة، وإما أن لا تكون فهذه هي السيئة، ولا يمكن لأحد أن يزعم أن هذه القسمة باطلة، خاصة إذا كان يجوز أن يكون في الأمور العادية بدع، فمفهوم البدعة العادية لا بدَّ للدين من أن يحكم عليه إما بالموافقة أو بالمخالفة أيضاً لأن للدين حكما في كل شيء.

والملحظ الذي أشرتَ إليه أيها الفاضل جيد ووجيه، وهو أن من فصل أمور الدين عن أمور الدنيا فصلاً مطلقا، فإنه يفضي به الأمر إلى مخالفة ما قررناه مما وافق عليه العلماء أجمعون من حيث لا يدري.

سادساً: سؤال الأخ الفاضل محمد الهيتمي

فقد قال الفاضل المذكور: سؤال سيدي سعيد..

هل اطلعت على بعض الردود التي صدرت حول كتبك ؟ نذكر مثال ما كتبه الوهابية مثل كتب ورسائل سعيد فودة في الميزان العلمي... وردود أخرى...فهل بنيتكم التعقيب عليها ؟اهـ

الجواب: نعم اطلعت عليها، وقد فاجأني مقدار الانحدار الذي لم يرتفع عنه الوهابية بعدُ، وذلك بعد كل تلك الجهود التي يبذلونها في تثقيف أنفسهم، أقصدُ من ذلك أن ما جاء به ذلك الأخ الرادُّ، معظمه يدلُّ على مقدار جهله بالمعاني التي ننسبها إلى ابن تيمية، وعلى مقدار عدم فهمهم لما نقوله.

وقد خلط بحثه هذا الذي سماه ردًّا ! ببعض الأمور التي لا تفيد مطلقاً في الهدف الذي ألف لأجله الكتاب!

أما التعقيب على مثل تلك الكتابات التي يسميها أصحابها ردوداً، فقد نعلِّق على بعضها بإشارات مستقبلاً، أمَّا أن نخصص وقتاً وكتاباً خاصَّاً لذلك، فلا، والسبب في ذلك أننا لم نرَ بعد مستوى لائقاً مستحقاً لأن نبذل جهداً في الرد عليه.

وقد اطّلعت على بعض الردود في منتدياتهم على الشبكة العنكبوتية، ولمَ أرَ لغاية الآن من استطاع أن يبتدئ ردًّا ويكمله، أو يحسن نظمه، فكل واحد منهم عنده ملاحظة تدلُّ على جهله، أو تسرعه، فما إن يكتبها حتى تفرغ جعبته، وينقطع عن الكتابة، وربما رأيتم أن بعض المنتديات الخاصة بهم قد خصصت موضوعاً، بل مقالات ومواضيع للرد على عبارة واحدة فقط! جاءت في الكاشف الصغير، وهللوا حولها وكبروا، وقد انتظرنا بعض الوقت لما رأينا

ذلك، ثم لما رددنا على ما زعموه ونشرنا ذلك في موقعنا لمْ نرَ لواحد منهم مقالاً يردُّ على ما بيناه، وسكتوا عن إتمام ما بدؤوه، وكأن ألسنتهم وأصابعهم قد قطعت!

وهكذا هو حالهم، ولن يزال في ردوهم علينا وعلى أهل الحق كذلك، فهم لم يعرفوا بعد حقيقة اعتقاد ابن تيمية، وقد التقيتُ ببعضهم ممن تقوده الحماسة لابن تيمية يعزم مرة بعد مرة على هدم ما أثبته في الكاشف وغيره، وما زال لغاية الآن يدور حول نفسه لا يدري ماذا يقول.

سابعا: سؤال الأخ الفاضل يونس الحديبي العامري

قال هذا الأخ الفاضل:" سيدي العلامة سعيد الكثير من دعاة العصر يدعون إلى ترك نحو هذه النّقاشات إما لجهلهم أو تقاعسهم لخدمة الدّين مدّعين انّه واجب الوحدة وخدمة مصالح الأمة والمصلحة مقدمة؟

ولا أدري من كلام لكنهم لا يدرون بأنّ النّقاش لا بد أن يكون والخلاف واقع لا مهرب منه، وإنّما التغيير يكون في ضبطه لا في تركه والكثير من مدعين هذا المنهج لاحظنا عيانا تفرقهم وتشتتهم لأنهم وقعوا في الواقع وعلموا أنفسهم أنهم في سراب كانوا؟ هلا فصلت أو أجبت جوابا إجمالياً وإن شئت أرجأت الجواب بعد حين ولا يخفى عليكم سيدي مثل هذه الأسئلة التي يروج لها الكثير من المتقاعسين من التصريح بالحق إما لراتب أو مادة يطمح لها....والله يوفقكم سيدي الفاضل شيخي سعيد وأعانكم لخدمة الخير والسعي لذلك.

تلميذكم الوفي يونس العامري.اهـ

الجواب:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وبعد.

فإنَّ الردَّ على أهل المخالفين واجبٌ لردِّ شرهم، ولا يجب على كل واحد ذلك، بل بقدر ما يقوم به الفرضُ، ولا ينفي ذلك تشكيك البعض بهذا الحكم، ولا يلتفت إلى من يقول بشيء من ذلك.

والردُّ إن كان بالتي هي أحسن، فلا يمكن أن يكون مانعاً من الوحدة عند العقلاء، بل من اللازم أن يكون سبباً من أسبابها، أمَّا إن كان بالهوى، فهو عين التشتت والتمزق.

وليس من الضرورة أن يكون سببُ من يمنع الرد هو تخاذلهم، بل ربما يكون رؤيتهم عدم فائدة ذلك، أو سبباً آخر، وموقفهم هذا ورأيهم لا يكون سبباً للتوقف عن الرد على المخالفين بالتي هي أحسن.

وقد قام علماؤنا بالرد على المخالفين ونحن نقتدي بهم، ولمن شاء أن يقتدي بمن لم يرد، أما أن يشنع على من يقوم بالرد، فهذا لا أراه موقفاً سديداً، وربما يفيد الحوار مع هؤلاء وبيان أسباب الرد وفائدته وإظهار عينات وأمثلة من العلماء الذين قاموا بالرد.

وما أشرتُ إليه من ضرورة وقوع الخلاف بينته في محاضرتي عن السلفية وبينت الموقف الذي يجب أن يتخذ من الخلاف.

وندعو الله تعالى يوفقنا وإياكم ويهدينا يغفر لنا سيئاتنا، وأن يضاعف حسناتنا ويتقبلنا برحمته وكرمه، آمين.